Berghof Foundation

تعزيز السلامة المجتمعية في أماكن النزاع

دليل للجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري

كتابة: وليام بينيت

تعزيز السلامة المجتمعية في أماكن النزاع
دليل للجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري

كتابة: وليام بينيت
تحرير واعداد للنشر: نورا راتيه ورمزي مرهج

مؤسسه بيرغهوف
برلين، ألمانيا ابريل- ٢٠١٩

Berghof Foundation Operations GmbH Lindenstr. 35, 10969 Berlin, Germany April 2019.

المحتويات

المقدّمة وهدف الدليل ١
كيفية استخدام هذا الدليل ٢

١. ما هي السلامةالمجتمعية؟ ٣

٢. استخدام نهج السلامة المجتمعية في أماكن النزاع ٧
أ) تحليل النزاع وتشكيل مجموعات العمل ٧
ب) تحديد المشاكل الأمنية وترتيب الاحتياجات بحسب الأولوية ١٠
ج) التخطيط للعمل ١٣
د) تنفيذ خطط العمل ١٥
هـ) الرصد والتقييم التشاركيان ٢٤

٣. العيش وسط المجموعات المسلّحة ٢٦
أ) مخاطر الانخراط مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة ٢٨
ب) الفرص التي تنتج عن الانخراط مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة ٣٠

٤. الخاتمة ٣٢
الملحق ٣٤
أدواتٌ إضافية لتحليل النزاعات ٣٤
قائمة المراجع ٤٠

المقدّمة وهدف الدليل

يشكّل هذا الدليل استكمالًا لبرنامجٍ أوسع تتولّى مؤسّسة بيرغهوف تنفيذه في سبيل بناء القدرات، دعمًا لآليات التشاور حول تقديم الخدمات المحلّية في مجتمعات شمال غرب سوريا. تعاني هذه المجتمعات من انعدام الأمن، حيث يؤدّي النزاع المباشر والنزوح الداخلي وتعطُّل الخدمات إلى فرض صعوباتٍ كبيرة على حياة الناس. ففي سوريا، وكما رأينا في مناطق أخرى طالتها النزاعات، يُعتبَر الأشخاص العاديون أكثرَ فئةٍ متضرّرة من الحرب ومن تعقيداتها السياسية. لكن، رغم الحالة غير المستقرّة التي يعيشُها هؤلاء الأشخاص اليوم، فهذا لا ينفي حقَّهم في العيش بأمان. في ضوء هذه الخلفية، يطرحُ هذا الدليل بعض الأفكار والطرق حول ما يمكن أن تقوم به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل في أماكن النزاع، مثل شمال غرب سوريا، من أجل المساعدة في تأمين وتكريس هذا الحقّ في مجتمعاتهم.

في النهاية، سوريا بحاجة ماسَّة إلى اتّفاق سلام عمليّ، قادر على تأمين ذلك. لكن، لا يمكن تجاهُل سلامة الناس في هذه الأثناء. ولا شكّ في أنَّ هذا العمل محفوفٌ بالصعوبات الكثيرة في ظلّ ما تشهده سوريا من تجاذباتٍ سياسية، حيث تظهر وتغيب النُخَب المختلفة في حين تتصاعد وتيرة العنف حينًا لتعود فتتلاشى. إلَّا أنَّ التغاضي عن ذلك سيُعيق مساعي السلام سواء الآن أو على المدى الطويل. وفي هذا السياق، لا بدّ من احترام الناس وإشراكهم في النقاشات المتعلّقة بأمنهم، لضمان تضافر قدراتهم وتلبية احتياجاتهم في الوقت الراهن وفي المستقبل.

انطلاقًا من هذا التوجّه نحو الشمول وحلّ المشاكل، تمّ إعداد هذا الدليل الذي يحدّد كيفية استخدام نهج السلامة المجتمعية. صُمِّم الدليل لاستخدامه من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في سوريا تحديدًا، إنّما يمكن استعماله أيضًا في مناطق أخرى متنازع عليها.

السلامة المجتمعية هو مفهومٌ يرمي إلى بناء الأمن البشري والمساهمة في تحقيق السلام عامّةً، من خلال الجمع بين أشخاص من خلفيات ومن مؤسّسات متنوّعة لمناقشة ومعالجة مصادر انعدام الأمن السائدة، والمشتركة في كثيرٍ من الأحيان. يستعرض الدليل المبادئ الأساسية التي يستند إليها هذا النهج، بدءًا بتحليل النزاع، ثمّ التخطيط للأنشطة وتنفيذها ورصدها والتعلّم منها، بحيث يمكن للممارسين في شمال غرب سوريا تطبيق تدخّلات السلامة المجتمعية بطرق آمنة تُراعي الوضع القائم وتُساهم في الوقت نفسه في تعزيز سلامة الناس بصورةٍ فورية وتوطيد السلام على نطاقٍ أوسع.

بناءً على هذه المبادئ، يستند الدليل أيضًا إلى ما نجحَ في أوضاع مماثلة في أماكن أخرى. ونأمل أن تقدّم هذه الأمثلة بعض الخيارات العملية للممارسين حول كيفية الاستجابة بالطريقة الأنسب للتحدّيات الأمنية الحالية وغير المنظورة التي يتعرّض لها الناس. يشمل ذلك بعض الأساليب المُقترَحة للتعامل مع المجموعات المسلّحة، واستخدام دراسات الحالات لتسليط الضوء على المخاطر، واستخلاص الفرص من الممارسات الفضلى، والتجارب الناجحة السابقة.

لكنّه ليسَ دليلاً عامًا يُناسِب جميع الأوضاع. فلا يوجد حلّ واحد لتوفير الأمن في أيّ مكان، وخصوصًا أماكن النزاع. في الواقع، سوف تتطلّب التعقيدات المحدّدة في شمال غرب سوريا إجراء تدخّلات تنطلق من السياق المحلّي وتتناسب معه لتعزيز السلامة المجتمعية. حتّى أنَّ المجتمعات قد تقرّر في أوقات معيَّنة عدم الانخراط نظرًا لشدّة المخاطر. فلا يمكن معرفة ما هو مطلوبٌ وممكنٌ بالضبط في وقتٍ معيَّن إلَّا عن طريق التحليلات المتعمّقة والمتكرّرة للنزاع والسياق.

بالتالي، تُعتبَر المرونة في تنفيذ البرامج أمرًا بالغ الأهمية: فالعمل المتعلّق بالسلام والأمن في أماكن النزاع لا يتبع المراحل النموذجية التي يمرّ فيها أيُّ برنامجٍ عاديّ. بدلاً من ذلك، يجب الحفاظ على مساحة مخصّصة للمحاولة والفشل والتعلّم والتحسين، لتتمكّن المجتمعات من تصميم وقيادة تدخّلات واقعية ومناسبة ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاحتياجات الحقيقية للناس.

كيفية استخدام هذا الدليل

الإطار المفاهيمي	يقدّم **الفصل ١** تعريفًا للسلامة المجتمعية، ويشرح كيف تطوّرَ المفهوم عبر التاريخ وكيف يرتبط بأهداف التنمية المستدامة. ثمّ يعطي الفصل لمحة عامَّة عن الدورة المؤلّفة من خمس خطوات التي تساعد على تحقيق السلامة المجتمعية.
تطبيق مفهوم السلامة المجتمعية	يستكشف **الفصل ٢** كلّ مرحلة من مراحل دورة تعزيز السلامة المجتمعية. يبدأ في القسم **٢أ** مع المرحلة التحضيرية التي تتناول أسئلةً من مثال: ≣ ما هو تحليل النزاع ولماذا يُعتبَر مهمًا؟ ≣ ما هي النقاط الرئيسية التي يجب النظر فيها لدى تشكيل مجموعة عمل معنيّة بالسلامة المجتمعية؟ ≣ ما هي المعايير لاختيار مجال معيَّن للعمل فيه؟
	أمّا **الفصل ٢ب** فيتحدّث عن كيفية تحديد الاحتياجات المتعلّقة بالسلامة وترتيبها بحسب الأولوية. يُجيب هذا القسم عن أسئلةٍ من مثال: ≣ ما الذي يشكّل الشواغل الأمنية، وما هي المعايير لإعطاء الأولوية لمسألة معيّنة من أجل العمل عليها؟ ≣ كيف يمكننا تجنّب التسبُّب بالأذى خلال عملنا؟
	يَصِف **الفصل ٢ج** عملية وضع خطط العمل لمعالجة المسائل المتعلّقة بالسلامة، عن طريق تحديد الأهداف، والأنشطة، والمسؤوليات الفردية لكلّ شخص. يُجيب هذا القسم عن أسئلةٍ من مثال: ≣ كيف يمكننا إنشاء نظرية للتغيير الذي نريد تحقيقه وما هي الخطوات لتطبيق ذلك؟ ≣ كيف نختار المؤشّرات الجيّدة لقياس التقدُّم؟
	يتطرّق **الفصل ٢د** إلى المرحلة التنفيذية ويطرح عددًا من الأمثلة حول المسائل التي يمكن للسلامة المجتمعية معالجتها: ≣ ما هي الاعتبارات اللازمة عند بدء العلاقات مع الجهات الموكّلة بتوفير الأمن؟ ≣ ما الذي يمكن أن تحقّقه جهود السلامة المجتمعية للتصدّي لانتشار الأسلحة والحدّ من ضحايا القصف؟ ≣ كيف يمكن لمجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية دعم تقديم الخدمات؟ ≣ كيف يمكننا تغيير سلوكيات الجهات الموكلة بتوفير الأمن؟
	ثمّ يستكشف **الفصل ٢هـ** مسألتَي الرصد والتقييم كآخر خطوة من الخطوات الخمس: ≣ ما هو التقييم والرصد التشاركي، ومَن الذي يجب إشراكه في ذلك؟ ≣ ما هي التحدّيات التي يجب توقّعها لدى استخدام الرصد والتقييم في أماكن النزاع؟
العيش وسط المجموعات المسلّحة	يسلّط **الفصل ٣** الضوء على أنّ تنفيذ جهود تعزيز السلامة المجتمعية في أماكن النزاع يقتضي النظر في اعتباراتٍ معيَّنة حيال وجود المجموعات المسلّحة. يُشير هذا الفصل إلى المخاطر كما إلى الفرص المترتّبة على التعامل مع هذه المجموعات.
الخاتمة	يختتم **الفصل ٤** مع التأكيد على أنّ الإخفاق يشكّل جزءًا طبيعيًا من العملية، ولا يجب أن يؤدّي إلى إثباط الجهود المبذولة لتعزيز الأمان في المجتمعات.
الملحق	يحتوي **الملحق** على إرشادات مفصّلة حول كيفية استعمال أداة تحليل النزاع التي تُعرَف بـ"شجرة المشاكل"، بالإضافة إلى عدد من القواعد الإنسانية التي تنطبق في سياق أماكن النزاع.

الفصل الأوّل

ما هي السلامة المجتمعية؟

يجب أن يشكّل الناس دائمًا حجرَ الأساس لأيّ جهودٍ تهدف إلى توطيد السلام وتعزيز الأمن. لكن للأسف، غالبًا ما يُنظَر إلى الأمن باعتباره مسألةً تخصّ الدولة وحدها، متجاهلين حقيقة أنَّ انعدام الأمن يشكّل "تجربة شخصية تتّصف بالغياب: غياب الحماية؛ وغياب سُبُل تدارُك المظالم؛ وغياب الوصول العادل إلى الموارد؛ وغياب الحقوق."[١] وبدورها، تُسهِم حالات انعدام الأمن هذه في نشوء العنف الذي يمنع الناس من عيش حياةٍ آمنة وكريمة.
كذلك، من غير المنطقيّ التركيز فقط على الأمن الذي توفّره الدولة في أماكن النزاع حيث تكثُر الجهات الفاعلة المسلّحة وغير المسلّحة. بالتالي، نبحث في هذا الفصل في كيفية استخدام مقاربات السلامة المجتمعية للاستجابة للاحتياجات الأمنية للناس بطُرُق تراعي الوضع القائم، وتشمل عند الإمكان المجموعة المتشعّبة للجهات الفاعلة الموجودة حاليًا في شمال غرب سوريا.

يرتبط مفهوم السلامة المجتمعية بتاريخٍ طويل.[٢] تمّ وصفه بدايةً كأحد الأبعاد السبعة لسلامة الإنسان في تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤ الذي دعا إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن مع التركيز على الناس كمحور أساسي لهذا المفهوم.[٣] ومنذ ذلك الحين، بدأ استخدام هذا المفهوم بشكلٍ متزايد في البيئات الهشّة كما في البيئات المستقرّة لتحسين سلامة الناس. وبحلول العام ٢٠١٥، جاءَت أهداف التنمية المستدامة لتُكرِّس المبادئ التي يستند إليها هذا المفهوم. يتجلّى ذلك بصورة خاصّة في الهدف ١٦ الذي يرمي إلى "تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقًا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسّسات فعّالة خاضعة للمساءلة."[٤]

تجدرُ الإشارة إلى أنَّ الهدف ١٦ لا يقتصر على الدول، بل يعطي الأولوية "للمجتمعات الشاملة للجميع" حيث يسعى الأفراد والمؤسّسات (التابعة للدولة وغير التابعة للدولة) إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة انعدام الأمن التي يعاني منها الجميع دون استثناء. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بمبدأ السلامة المجتمعية الذي يمكن وصفه على النحو التالي:

- نهج تشاركي يتمحور حول الناس لمعالجة مسائل محدّدة تسبّب انعدام الأمن، سواء كانت ناجمة عن ثغرات متعلّقة بالأمن أو العدالة أو السلام أو التنمية
- *عملية* تهدف صراحةً إلى تحسين سلوكيات المجتمعات ومزوّدي الخدمات الأمنية والمؤسّسات وتعزيز العلاقات في ما بينها
- *حالة نهائية*، حيث يتمّ التوصّل إلى السلامة المجتمعية عندما تتوفّر الآليات التي تسمح للمجتمعات بالتعبير عن احتياجاتها الأمنية، إلى جانب القدرة والاستعداد للاستجابة لهذه الاحتياجات على الصعيد المحلّي
- آلية *للمساءلة* تسمح بالتأكّد من التزام الجهات الفاعلة الأمنية بمعايير ملائمة

يرتكز مفهوم السلامة المجتمعية على الجمع بين أشخاص يطمحون إلى التأثير على الطريقة التي يختبر فيها الناس مسألة الأمن، وتزويدهم بمساحة يُعبِّر فيها كلٌّ منهم عن مخاوفه المتعلّقة بالسلامة، وصولاً إلى العمل معًا على وضع خطط مشتركة للتحسين.
وبما أنَّ هذه الخطط تُحدَّد بالكامل من قبل المجتمع المحلّي، فقد تشمل أيّ مسألة يعتبر الناس أنّها تُضِرّ بسلامتهم، مثل حركة المرور على الطرقات أو الألغام. لكن، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مفهوم السلامة المجتمعية يرتبط بما هو ممكنٌ فعليًا على أرض الواقع. فالأنشطة التي تنتج عنه ستكونُ دائمًا محصورة بالموارد المتاحة (المال والوقت بالدرجة الأولى) وبمساحة العمل (الوقت والمساحة السياسية).

---

١ Bennett W, (2014), Community Security Handbook, Saferworld
٢ يُستخدَم في هذا الدليل مصطلح "السلامة المجتمعية". لكن، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المصطلح مرادفٌ لمصطلح "الأمن المجتمعي".
٣ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، (١٩٩٤)، تقرير التنمية البشرية.
٤ يمكن مراجعة هذا الرابط للاط لاع على لائحة كاملة للمقاصد المتع لقة بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة:
https://www.un.org/sustainabledevelopment/peace-justice/

يستخدم النهج الأكثر شموليةً دورةً مؤلّفة من خمس خطوات: التحضير والتحليل والتخطيط والتنفيذ والتعلّم:[٥]

- تشير هذه الدورة إلى أنّ السلامة المجتمعية تتطلّب تفاعلاً وتواصلاً مستمرًا بين المعنيين. فهي تجمع بشكلٍ متكرّر بين مختلف أعضاء المجتمع لمناقشة وتخطيط ورصد كيفية استثمار وقتهم ومواردهم من أجل تعزيز السلامة والأمن للجميع. ويساهم هذا العمل المتكرّر في تحسين العلاقات بين مختلف أقسام المجتمع، كما من شأنه التأسيس لسلوكيات وقواعد يمكن التنبّؤ بها وتُحدِّد كيفية توفير السلامة والأمان.

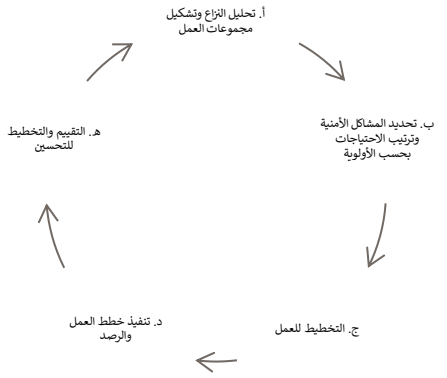

في بعض الأحيان، قد يبدو هذا العمل بديهيًا للغاية - فنلتقي ونناقش ونخطّط ونعمل ونُحسِّن. وقد توجد في المجتمع آلياتٌ مشابهة إلى حدٍّ ما، إنما تحمل تسمية أخرى. لكن، في البيئات النزاعية المتقلّبة، يساعد العمل الهادف من خلال هذه الخطوات على تخفيف الخطر الفعلي المتمثّل في إلحاق الأذى. كما أنّ هذه الخطوات تمنح فرصةً للتفكير والتعلّم وتكييف عملكم، ليبقى مُركزًا على الناس وآمنًا، وليساهم في بناء قدرات المجتمعات والسلطات المحلّية ومزوّدي الخدمات الأمنية بشكل مطّرد، تلبيةً لاحتياجاتهم الأمنية المحدّدة.
بالتالي، تُعتبَر هذه الخطوات أساسية، وسيتناول القسم التالي كيفية تنفيذها في أماكن النزاع.

[٥] مقتبس من المرجع التالي: The Community Security Programme Cycle, in Bennett W, (2014), Community Security Handbook, Saferworld

الفصل الثاني

١. استخدام نهج السلامة المجتمعية في أماكن النزاع

يتمثّل الأمل المشترك للأشخاص الذين يعيشون في مكانٍ متنازع عليه في التوصّل إلى سلامٍ يرتكز على اتّفاق شامل ويضمن الأمان الفوري للأشخاص، كما يرسم رؤيةً لتطلّعاتهم على المدى البعيد. لكن للأسف، ليس واضحًا متى سيتحقّق ذلك في سوريا. وفي هذه الأثناء، يمكن للسلامة المجتمعية أن تلبّي بعض الاحتياجات الأمنية الحالية، لا بل إنّها قد تمهّد الطريق أمام إحلال السلام.

تحاول نُهُج السلامة المجتمعية إيجاد أرضية مشتركة بين الجهات الفاعلة المختلفة. فهي تراعي حقائق الأوضاع السائدة وتسعى إلى إدخال التحسينات التدريجية التي يحتاج إليها الناس بالفعل، بناءً على القدرات المتوفّرة والاستعداد للاستجابة. من هذا المنطلق، يكتسب مفهوم السلامة المجتمعية أهميةً خاصّة في أماكن النزاع حيث تعمل جهات فاعلة عدّة وسط قدراتٍ مؤسّسية غالبًا ما تكونُ ضعيفة. في هذه المناطق، تكثُر التحدّيات، لكنَّ ذلك لا يمنع إحراز بعض التقدّم. سيعرض هذا القسم الخطوات الخمس لدورة السلامة المجتمعية، مع تسليط الضوء على مساهمة كلّ من هذه الخطوات في تعزيز السلامة المجتمعية.

في كلّ خطوة، يجب النظر في ما يلي:

- إشراك أكبر عدد ممكن من الجهات المعنية المحلّية في جميع الأوقات للتأكّد من أنّ الجهود مناسبة للسياق المحلّي ولضمان تبنّي المجتمع المحلّي لهذه الجهود
- ضرورة أن تكون الخطط واقعية وآمنة ومدعومة بموارد كافية
- العمل من خلال الهيكليات الموجودة حيثما يكون ذلك ممكنًا، ودمج خططكم مع سائر جهود التنمية والسلام التي تسعى إلى توفير الأمن البشري
- الحرص في كلّ مرحلة على مراعاة الاعتبارات الجندرية وظروف النزاع (انظر القسم ٢,٢ لمزيدٍ من المعلومات)

أ) تحليل النزاع وتشكيل مجموعات العمل

تحليل النزاع هو دراسة منهجية لأسباب النزاع، والجهات الفاعلة فيه، وديناميكياته، بالإضافة إلى الروابط والصلات القائمة بين جميع هذه العناصر.

تساعد نتائج هذا التحليل على توجيه أنشطة السلامة المجتمعية. وتُعتبَر التحاليل أساسية لضمان عدم إلحاق أيّ ضرر وللتأكّد من أنّ الأنشطة تراعي التغيّرات الناشئة في سياق النزاع. والأهمّ من ذلك أنّها تساعد على تحديد ما إذا كانت السلامة المجتمعية هي النهج الصحيح الذي يجب اتّباعه في مكان النزاع – فربّما يكون تطبيق هذا النهج خطيرًا إلى حدّ بعيد، أو قد يتطلّب الكثير من المباحثات، إلخ.

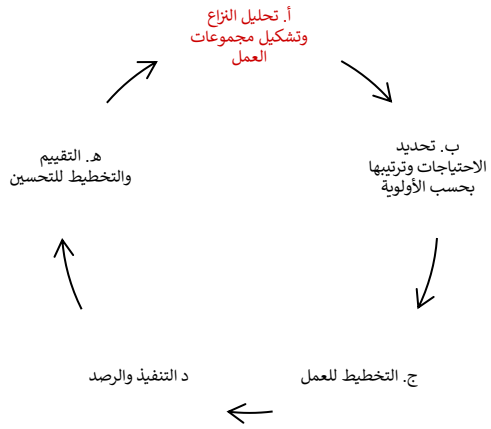

وبالإضافة إلى الطرق التقليدية المتوفّرة لفهم النزاع، يمكن استخدام مروحة من الأدوات الأخرى، مثل مراجعة الدراسات السابقة، وإجراء الاستطلاعات وحلقات النقاش المركّز والمقابلات والمشاهدات، وتمارين المسح لجمع المعلومات واستخدامها في التحليل. يعرض الإطار أدناه بعض الأمثلة عن أدوات التحليل السريع للنزاع.

أمثلة حول أدوات التحليل السريع للنزاع

المسح: رسم مخطّط على ورقة كبيرة يُبيّن الروابط بين الهيكليات والمسائل والجهات الفاعلة التي تكمن وراء حالة انعدام الأمن. يمكن أن يوضح هذا الرسم نقاط الانطلاق لعملكم (المسائل والمواقع)، كما يساعد على تحديد الجهات التي يجب إشراكها في هذه الجهود.

مراجعة الدراسات السابقة: إلقاء نظرة على تقارير المنظّمات غير الحكومية أو التقارير الصحافية أو الدراسات التقييمية التي أجرتها الجهات المانحة لتسليط الضوء على العوامل التاريخية والهيكلية المؤدّية إلى انعدام الأمن. تساعد هذه المراجعة على معرفة الجهود المماثلة التي تجري حاليًا أو التي جرَت في السابق – ممّا يساعدكم على تجنّب أخطاء الآخرين وتحديد الفرص المجهولة.

الاستطلاعات وحلقات النقاش المركّز: تساعد على جمع آراء الناس بشأن التحدّيات الأمنية والفرص المتاحة. تجدرُ الإشارة إلى ضرورة التخطيط لإجراء اجتماعات منفصلة للرجال والنساء وأيّ مجموعات أخرى إذا كان من الممكن أن تؤدّي الاجتماعات المشتركة إلى تهديدٍ أمني محتمل أو إلى الإخلال بجودة النتائج. في هذا الإطار، من المهمّ التأكّد من تنوّع المشاركين والآراء، كما أن مراعاة ظروف النزاع هي مسألة ذات أهمية قصوى في هذا السياق – فالتحدّث عن السلامة قد يشكّل تجربةً محفوفةً بالانفعالات والمخاطر.

المصدر: سيفرورلد (٢٠٠٣)، الفصل المتعلّق بتحليل النزاع في: "النُهُج المراعية لظروف النزاع من أجل تعزيز التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام: أدوات لتقييم الآثار على السلام والنزاع".

بطبيعة الحال، يمكن أن تنطوي عملية تحليل النزاع وجمع البيانات الحسّاسة على بعض المخاطر في أماكن النزاع، وتبقى السلامة الشخصية هي الاعتبار الأهمّ أوّلاً وأخيرًا. في حال الشكّ، يجب التوقّف. فالبيانات التي يجب جمعها والأسئلة التي يجب طرحها لا تُعَدّ ولا تُحصى، ولا بدّ من وضعِ حدٍّ ما في مرحلةٍ معيّنة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون السرعة مهمّة جدًّا، وبالأخصّ في البيئات السريعة التغيُّر. لكن من المستحسن، عند الإمكان و*بأدقّ* ما يمكن، مراعاة وتقييم العوامل التالية في سياق تحليل النزاع:

- تحليل **الوضع** (ما هو السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديمغرافي القائم مؤخّرًا؟)
- تحليل **الأسباب** (ما هي الأسباب الجذرية والأسباب المتوسّطة والدوافع المؤدّية إلى العنف؟)
- تحليل **الجهات المعنيّة** (ما هي مصالح المشاركين في النزاع أو المتضرّرين منه، وما هي أهدافهم وقدراتهم والعلاقات في ما بينهم؟)
- تحليل **ديناميكيات النزاع** (كيف تتفاعل الجهات والأسباب والوضع مع بعضها البعض؟)
- تحليل **الأمن** (مَن يوفّر الأمن، وإلى مَن، وكيف، ولماذا/لمَ لا؟ وما هي أبرز الشواغل الأمنية لدى الناس؟ وهل تُعتبر السلامة المجتمعية نهجًا مناسبًا لمعالجة هذه الشواغل؟)[٦]

إذا كان التحليل قائمًا على هذه الأسُس، فمن المُفترَض أن يزوّدكم بمعلوماتٍ كافية للإجابة على الأسئلة التالية. ويُعتبر كلّ سؤال من هذه الأسئلة مهمًا لضمان أن تكون مساعي تعزيز السلامة المجتمعية مُراعِيَة ومُجدِيَة قدر الإمكان:

- ما هي الفرص المحتملة لتعزيز سلامة الناس؟
- ما هي النقاط التي يجب أن تركّزوا عليها في عملكم؟
- مَن يجب أن يشارك في مجموعة العمل الخاصّة بكم؟
- كيف سيؤثّر عملكم على ديناميكيات النزاع، سواء بطريقة إيجابية أو سلبية؟

ولا يجب أن ننسى أنّ تحليل النزاع هو عملية متكرّرة تبقى مهمةً في كلّ مرحلة من مراحل الدورة المذكورة أعلاه. صحيحٌ أنّه لا يمكن إجراء تحاليل متعمّقة دائمًا، إلا أن عدم فهم الديناميكيات المتغيّرة قد يؤدّي إلى عواقب خطيرة.

من الجيّد مثلاً تشكيل مجموعة تمثّل الجهات المحلّية (أو ما يُعرَف بـ"مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية" بحسب التسمية التي تُطلِقها بعض المنظّمات). وبهذه الطريقة، يمكن الوصول بسهولة إلى مجموعة من الأشخاص والآراء، وبالتالي تحديث تحليلكم وفهم الوضع بشكل أفضل.

[٦] مقتبس من مكتب الأمم المتّحدة لدعم بناء السلام (٢٠١٣)، تحليل النزاع لدعم صندوق الأمم المتّحدة لبناء السلام، http://www.unpbf.org/wp-content/uploads/PBF-Note-on-conflict-analysis-FINAL.pdf

تشكيل مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية

تُناقَش مسائل السلامة المجتمعية ويُخطط لها وتُنفذ وتُرصَد في مجتمعاتكم عبر المجموعات التمثيلية. من هذا المنطلق، نشير إلى هذه المجموعات بـ"مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية".

لكن، مَن يجب أن يشارك في مجموعة العمل هذه؟ يحتاج الأمر إلى بعض التفكير الدقيق. فالقرار المتّخذ حول الجهات التي يجب (أو لا يجب) إشراكها قد يؤدّي في نهاية المطاف إلى حدوث انقسام بين الجهات المشاركة في المجموعة والجهات الأخرى غير المُشارِكة فيها. وقد يساهم ذلك في تفاقم ديناميكيات النزاع عن طريق تشجيع المُفسِدين أو المُخرّبين. لذا، يُفضل عدم الاستعجال في تشكيل المجموعات، وذلك لأن تشكيل المجموعات التمثيلية الموثوقة والشاملة والمتنوّعة يمهّد لعملٍ أفضل لاحقًا. بالفعل، إنّ تشكيل مجموعة العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية هي خطوةٌ مهمّة من عدّة زوايا، ولا تقلُّ أهميةً عن سائر الأنشطة اللاحقة التي ستنفّذها المجموعة. أمّا النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار فهي:

تشكيل مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية

- السعي إلى ضمّ ما بين ١٠ أعضاء إلى ٢٠ عضوًا في المجموعة.
- يجب أن تكون المجموعة متنوّعة وأن تمثّل المجتمع كلّه.
- النظر دائمًا في ديناميكيات النزاع والعمل بفعالية لتغييرها عن طريق توفير مساحة محايدة للحوار الهادئ.
- كلّما زاد التنوّع بين أعضاء مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية، يزداد معه احتمال تحقيق "صلة وصل" بين المجموعات وبناء علاقات قائمة على الثقة.
- لكنَّ إنشاء صلة وصل بين مجموعات ذات أفكار أو مصالح متعارضة، هي عمليةٌ دقيقة جدًّا. فالاستعجال قد يفتح جروحًا قديمة. لذا، من الأفضل البدء بمجموعتَين متوازيتَين أوّلًا، أو ترتيب لقاءات غير رسمية قبل الاجتماع. وتُعتبر مراعاة ظروف النزاع مهمّة جدًّا في هذا السياق.
- من شأن إشراك مزوّدي الخدمات الأمنية (أي الشرطة، أو المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة) أن يحسّن من القدرة على تنفيذ استجابات مفيدة، لكنّه يترافق بالتأكيد مع بعض المخاطر. بالتالي، يجب إيجاد اللحظة المناسبة لإشراكهم في العملية، من دون المساس بالخطط المجتمعية أو وضع حواجز تستبعد جهات مهمّة أخرى.
- قد تتضمّن الجهات الفاعلة المشاركة (على سبيل المثال لا الحصر): مجالس الشورى، أو المجالس المحلّية، أو ممثّلين عن القبائل، أو مجموعات مسلّحة غير تابعة للدولة، أو أحزاب سياسية، أو مجموعات المجتمع المدني، أو النازحين، أو المنظّمات الدينية، أو نقابات العمّال، أو المنظّمات المعنيّة بشؤون الأقلّيات والمرأة، أو المنظّمات غير الحكومية، أو الباحثين أو مراكز الأبحاث، أو المجموعات التقليدية والأصلية، أو مجموعات مصالح الأعمال التجارية، أو الشرطة، أو العسكريين.

ومن الممكن، حتّى بعد اتّباع هذه الخطوات، أن تظهر بعض الخلافات. في هذه الحالة، يجب النظر في إجراء عملية اختيار ديمقراطية، حيث تُقرِّر الجهات المعنية في ما بينها مَن يجب أن ينضمّ إلى مجموعة العمل. من شأن ذلك أن يضمن شرعية المجموعة، كما يساعد في تبنّي المجتمع المحلّي لهذه المساعي منذ البداية. لكن، يجب الانتباه بصورة خاصّة إلى أيّ تحيُّز في المجتمع المحلّي، وتحديدًا في ما يتعلّق بالنازحين – الذين يجب تمثيلهم، كونهم الأشخاص الأكثر تعرُّضًا للتهميش في المجتمع.

دراسة حالة

تشكيل مجموعات عمل شرعية معنيّة بالسلامة المجتمعية في جورجيا

شيدا قرتلي هي منطقةً متضرّرة من النزاع. ومنذ الحرب الجورجية-الروسية في ٢٠٠٨، تحاول مشاريع السلامة المجتمعية فهم ما يجعل المجتمعات تشعر بانعدام الأمان والاستجابة لذلك.

كانت عملية تشكيل المجموعات صعبة. فقام ٢٠ مجتمعًا محلّيا في شيدا قرتلي بتعيين شخص محلّي ليكون الممثّل عنه في مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية. وترأسّت العملية منظّمةٌ محلّية غير حكومية كانت تحظى بثقة المجتمعات. فصوَّتَ هؤلاء الأشخاص الـ٢٠ لاختيار الأشخاص الـ١٤ النهائيين، كي ينضمّوا إلى مجموعة العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية. وكفلت هذه العملية شرعية مجموعة العمل، كما شجّعت المجتمعات على الثقة بها والاستعانة بها. أدّى هذا الشعور بالشرعية إلى زيادة حماس الأعضاء ضمن المجموعة تجاه عملهم، وزوّدهم بالقوّة والثقة لطرح مخاوفهم المتعلّقة بالسلامة أمام مزوّدي الخدمات الأمنية المحلّيين.

وثمّة رابطٌ وثيق بين تحديد مَن يجب أن يشارك في المجموعة من جهة، وبين معرفة *أين* يجب أن تعملوا من جهة أخرى. تترتّب أيضًا على هذا القرار بعض العواقب، بالأخصّ في أماكن النزاع، إذ يجب تحقيق التوازن بين ما هو مطلوبٌ وما هو ممكنٌ وآمن. في هذا السياق، يُفضَّل البحث عن مكان يستوفي قدر الإمكان المعايير التالية:

المعايير لاختيار مكان العمل

- يحتاج الأشخاص في هذا المكان إلى المساعدة، وتستطيعون أن تروا بوضوح بعض مجالات العمل المحتملة
- لا توجد عوائق كبيرة قد تؤدّي إلى إيقاف المشروع بالكامل
- يريد أفراد هذا المجتمع إحداث تغيير معيَّن
- توجد مسائل مشتركة قادرة على توحيد المواطنين
- لن تترتّب مخاطر جسيمة جرّاء تداعيات أيّ خطأ محتمل قد يحدُث
- يمكن إحراز التقدُّم بواسطة الموارد المتوفّرة
- توجد فرص لتحقيق "نجاحات سريعة"

ب) تحديد المشاكل الأمنية وترتيب الاحتياجات بحسب الأولوية

بعد تشكيل مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية وإيجاد مكان ووقت آمنَين لاجتماعها، يجب إعطاء تلك المجموعات الفرصة لتحديد المخاوف الأمنية الخاصّة بها وترتيبها بحسب الأولوية.

قد يستدعي الأمر إجراء عدّة اجتماعات لتعريف المشاركين على بعضهم البعض والتحدّث عن المسائل المعقّدة. ويُفضَّل عدم استعجال الأمور، بل السماح للأشخاص بمشاركة مخاوفهم الأمنية مع الآخرين بطريقةٍ متدرّجة وآمنة.

في نهاية المطاف، يجب تشجيعهم على التعمّق في هذه المسائل وتحديد أسبابها الجذرية. في أماكن النزاع، يمكن أن تنطوي هذه العملية على بعض التوتّرات. لذا، يجب الحرص على عدم تبادُل الاتّهامات بين المجموعات، مع الإشارة إلى أنَّ هذه العملية قد تحتاج إلى عدَّة اجتماعات.

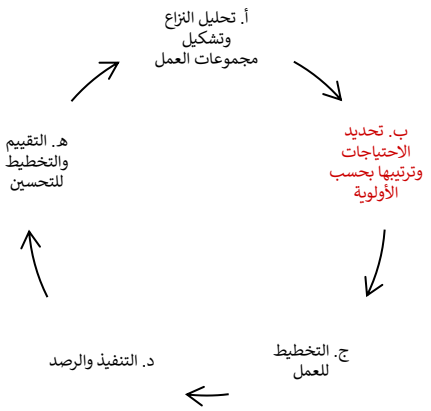

ما هي أنواع المسائل التي يمكن أن نعمل عليها؟

تتّخذ مخاوف الناس المتعلّقة بالسلامة طابعًا ذاتيًا. لذلك، وبما أنّ المجتمعات المحلّية تحدّد مشاكلها الخاصّة وتنفّذ تدخّلاتها الخاصّة، يمكن لأنشطة السلامة المجتمعية أن تتناول أيَّ مسألةٍ تُشعِرها بعدم الأمان.

انطلاقًا من ذلك وبالنظر إلى جميع الأسباب المحتملة لانعدام الأمن، يمكنُ القول إن مفهوم السلامة المجتمعية يجمع بين الأمن والسلام والتنمية. نستعرض في ما يلي بعض الأمثلة حول مجالاتٍ سَعَت مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية إلى تحسينها، علمًا أنَّ هذه القائمة ليست شاملة أو مرتّبة بحسب الأولويات:

- هشاشة العلاقات بين المواطنين والسلطات
- نقص الموارد والقدرات المؤسّسية
- عدم إشراك الناس في المسائل المتعلّقة بالأمن
- التوتّرات المجتمعية
- تهميش المجموعات
- اختلال الأمن أو سيادة القانون على الصعيد المحلّي
- فرص لتوليد الدخل وتحسين سبل العيش
- عدم المساواة بين الجنسين
- إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلّية

المصدر: مقتبس من بينيت و، (٢٠١٤)، دليل الأمن المجتمعي، سيفرورلد

بعد تحديد لائحة المشاكل وأسبابها، تحاول مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية ترتيب المشاكل الأكثر إلحاحًا بحسب الأولوية. يجب أن تعكس تلك المشاكل المصالح المشتركة التي تمثّل صلة الوصل بين فئات المجتمع ومزوّدي الخدمات الأمنية.

يُعتبر تسلسل المسائل لدى ترتيب أولويتها مهمًّا. فمواجهة العنف مباشرةً في مكان متنازع عليه قد يكون خطرًا جدًّا أو مثيرًا للجدل السياسي، أو بكلّ بساطة صعبًا إلى حدٍّ بعيد. لكن، من شأن عملية تحليل النزاع المشتركة والمتكرّرة أن تحدّد الدوافع المركّبة المؤدّية إلى العنف، وأن تكشف نقاط الانطلاق الآمنة والممكنة.

يتوفّر عدد كبير من الأدوات لمساعدتكم على التفكير في عملية تحليل النزاع الخاصّة بكم وبلورتها. فكلُّ نهجٍ يتناول عملية التحليل بطريقةٍ مختلفة بعض الشيء، لكنها كلَّها تسعى في الأساس إلى تشجيع المستوى نفسه من التفكير النقدي لمعرفة أوجه الترابُط بين الأشخاص والقوى والعوامل التاريخية والتدخّلات والسلوكيات والتطلّعات والنزاعات.[٧] ويساعد ذلك على التأكّد من أنّكم فهمتم ما يجب أن يتغيّر وكيف يمكن لتدخّلاتكم المقترحة أن تساهم في ذلك بشكلٍ أفضل.

ومن الأدوات البسيطة التي يمكن استخدامها هي "شجرةُ المشاكل" التي تسعى إلى فهم أسباب المشاكل المحدّدة وآثارها. يمكن أن تساعد هذه الأداة أيضًا على تحديد الأولويات بين مجالات العمل وعلى التأكّد من أنّكم تعالجون الأسباب الجذرية وليس الأعراض الجانبية (انظر الملحق للاطّلاع على تعليمات مفصّلة عن كيفية استعمال هذه الأداة):

[٧] من الأساليب التي تساعدكم على التدقيق في مسألة معيّنة من أجل تحديد أولويتها:
تحليل مجال القوّة (https://www.odi.org/publications/5218-management-techniques-force-field-analysis)،
أو شجرة المشاكل (https://www.odi.org/publications/5258-problem-tree-analysis)

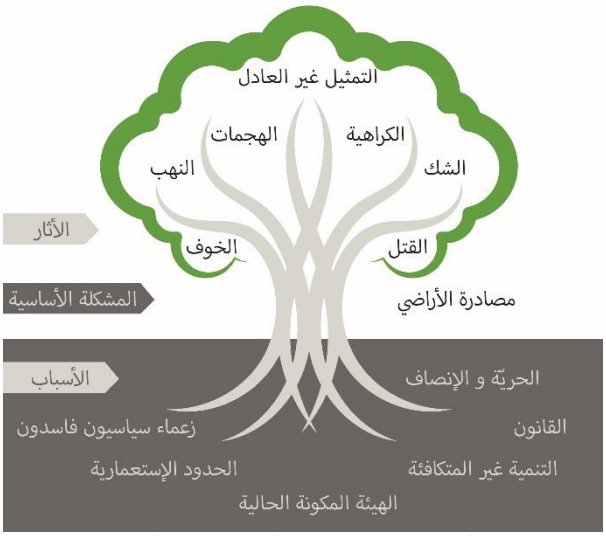

المصدر: هيربرت س، (٢٠١٧)، دليل موضوع تحليل النزاع

مع ذلك، تُعتبر عملية تحديد الأولويات عمليةً حساسة، ويمكن أن تختلف المجموعات حول التسلسلات والاحتياجات. لذلك، يجب تيسير العملية بعناية، مع التركيز بشكل خاصّ على المصالح المشتركة المتعلّقة بالسلامة والتي يجتمع حولها المشاركون. وإذا جرى ذلك بشكل جيّد وفي مرحلةٍ مبكرة، يمكن أن يشكّل سابقة مفيدة لمجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية في المستقبل.

مراعاة ظروف النزاع
تعني مراعاة ظروف النزاع:

- فهم السياق الذي تعملون فيه
- فهم كيفية تأثير عملكم على السياق والنزاع بالتحديد
- استخدام هذا الفهم لتجنّب الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية إلى أقصى حدّ
- التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع

للاطّلاع على المزيد من المعلومات، انظر دليل موضوع مراعاة ظروف النزاع الصادر عن مركز موارد الحوكمة والتنمية الاجتماعية GSDRC (٢٠١٤)

يمكن أيضًا التركيز على المسائل التي تحتاج إلى درجة أقلّ من المراعاة في البداية. وقد تكون هذه الطريقة جيّدة لتحقيق نجاحات سريعة وإبقاء التوقّعات واقعية.[٨] قد لا تكون هذه المسائل هي الأكثر إلحاحًا، لكنّها تساعد على بناء الثقة بأنشطة السلامة المجتمعية وتبنّيها، كما تُمهّد الطريق أمام معالجة مسائل السلامة الأكثر صعوبة في الوقت المناسب.

نقترح إشراك السلطات حين تصبحون واثقين بأنّها لن تؤثّر على القرارات بشكل كبير. لكن، قد يكون ضروريًا إعلامها بنشاطاتكم وتنسيق خططكم معها وإطلاعها عليها. ويجب التأكّد من أنّكم تعطون الأولوية لسلامتكم وسلامة مجتمعكم في جميع الأوقات. فقد ترَون أنَّ وضعكم الأمني المحدّد يمنعكم من القيام بأيّ إجراءٍ واقعي أو آمن – ولا بأس بذلك.

عدم القيام بأيّ عمل هو اعتبارٌ أساسيّ من الاعتبارات التي يجب أن تنظروا فيها لمراعاة ظروف النزاع. فكلُّ عملٍ تقومون به يجب ألّا يُحدِث أيَّ ضرر على الأقلّ. أمَّا المسعى الأقصى فلا يتمثّل في عدم إحداث أيّ ضرر فحسب، بل في محاولة تحسين الوضع بشكلٍ ناشط وفاعِل.

وتُعتبر مراعاة الاعتبارات الجندرية جزءًا من مراعاة ظروف النزاع. سنتطرّق في القسم التالي إلى السبب وراء أهمية إدراج المسائل الجندرية في المساعي المتعلّقة بالسلام والأمن، لكنّ هذه العملية تبدأ بمراعاة الاعتبارات الجندرية من لحظة بدء العمل في منطقة متضرّرة من النزاع.

بإيجاز، يعني ذلك التأكّد من تلبية كافة احتياجات الجنسين المتعلّقة بالسلامة. ويجب أن يستند عملكم إلى فهمٍ متين على الصعيد المحلّي للمعايير الجندرية. فمن المحتمل أن تساهم بعض هذه المعايير في العنف وانعدام الأمن، وقد يلزم تغييرها. بالطبع، يحتاج الأمر إلى بعض الوقت. ولكن على الأقلّ، يجب الحرص على عدم ترسيخ أو مفاقمة المعايير أو أوجه اللامساواة الموجودة في أيّ مرحلة من عملكم. بدلًا من ذلك، يجب الترويج بشكل صريح لأهمية مراعاة الاعتبارات الجندرية من خلال اجتماعاتكم ومناقشاتكم وخططكم وأعمالكم.

[٨] Danish Demining Group (2010), Community Safety in Somaliland, 2008-10, an evaluation: Lesson Learned and Improvements for Future Programming

مراعاة الاعتبارات الجندرية

- تسهيل المشاركة المتساوية للأشخاص من الجنسين ومن خلفيات متنوّعة في كافة مراحل العملية، ومعالجة العوائق الجندرية المحدّدة التي تحول دون المشاركة.
- التأكّد من النظر في مسائل الجميع المتعلّقة بالسلامة بشكلٍ متساوٍ.
- إيجاد بيئة آمنة يشعر فيها الأشخاص بالارتياح لطرح المسائل الجندرية الحسّاسة المتعلّقة بالسلامة.
- تشجيع العلاقات المثمرة والقائمة على الاحترام بين السلطات المحلّية ومزوّدي الخدمات الأمنية وأفراد المجتمع المحلّي من الجنسَين.

المصدر: واتسون س، رايت ه، غرينوالد ه (٢٠١٦) مجموعة أدوات التحليل الجندري للنزاع، سيفرورلد

ج) التخطيط للعمل

يشرح هذا القسم العملية التي يحدّد فيها أفراد المجتمع والسلطات المحلّية ومقدّمو الخدمات الأمنية الأهداف والأنشطة والأدوار والمسؤوليات لمعالجة مسألة السلامة ذات الأولوية. نطلق على هذه العملية تسمية "التخطيط للعمل". وقد تحتاج إلى أكثر من اجتماع واحد، أو حتّى تتطلّب حلقات نقاش مركّز قبل جلسة التخطيط العامة.[٩]

تتولّى مجموعة العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية مسؤولية إعداد خطط قابلة للتحقيق. وفي سبيل هذه الغاية، نقترح وضع "نظريات التغيير"، وهي عبارات مقتضبة تَصِف الأنشطة التي تخطّطون لها والتغييرات التي تتوقّعون أن تنجم عنها، والسبب وراء ذلك. تُعتبر صياغة هذه العبارات خطوةً بسيطة. لكنّ النقطة الأهمّ تتمثّل في استخدام التفكير النقدي أثناء صياغتها، مع توضيح سبب رغبتكم في القيام بأمر معيّن، ومع تحدّي بعضكم البعض لإقامة التوازن الصحيح بين الطموح من جهة والواقعية من جهة أخرى.[١٠]

إذا...(نفّذنا هذا النشاط)
إذًا...(سنرى التغييرات التالية)
وذلك لأنَّ...(شرح *لماذا* سيؤدّي هذا النشاط إلى حدوث تلك التغييرات)

على سبيل المثال:

إذا...(أعددنا هذا الدليل)
إذًا...(سيعيش الناس في شمال غرب سوريا حياةً أكثر أمانًا)
وذلك لأنّه...(سيساهم في تحسين المهارات وتعزيز الثقة وتوطيد الشبكات بين الأشخاص الذين يستخدمونه، كما سيساعدهم على إطلاق أنشطة من شأنها أن تحسّن الظروف الأمنية في أماكن النزاع)

يجب أن تُعيدوا ربط نظرياتكم بتحليل النزاع الذي قمتم به في البداية. لذلك، كلّما كان تحليل النزاع الذي أجريتموه أكثر تفصيلًا، زاد إدراككم للفرص والجوانب الحساسة والمخاطر، وتحسّنت نظريات التغيير الخاصّة بكم. وقد يكون لديكم نظرية واحدة أو عدة نظريات، لكنّ النقطة الرئيسية هي التأكّد من توفير مبرّرات كافية واتّجاه صحيح لخططكم، وبقاء الأنشطة المخطّطة ضمن نطاق المعقول.

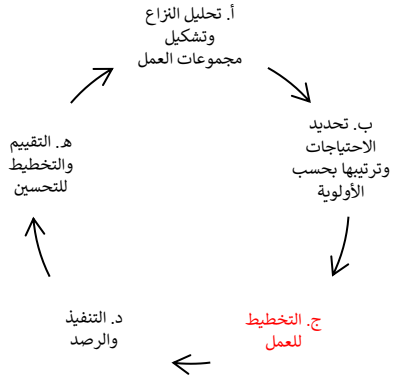

يجب أيضًا أن تحدّدوا بعض المؤشّرات التي سيُقاس النجاح على أساسها. ليس من الضروري أن تكون هذه المؤشّرات معقّدة، لكنّها أساسية لإظهار ما إذا كان عملكم يساعد على تحسين الأوضاع – أو على جعلها أسوء ممّا كانت. تُعدّد في الإطار أدناه بعض المؤشّرات التي استخدَمَتها برامج أخرى معنيّة بالسلامة المجتمعية.

وسواء استخدمتم هذه المؤشّرات أو وضعتم مؤشّراتكم الخاصّة، يجب التأكّد من أنّها:

- ✓ ملائمة للسياق المحلّي
- ✓ سهلة الملاحظة
- ✓ قابلة للقياس

[٩] Bennett W, (2014), Community Security Handbook, Saferworld
[١٠] انظر: Stein J, and Valters, C (2012), Understanding Theory Of Change in International Development, JSRP، بالإضافة إلى المرجع التالي: UK Aid Connect: Guidance Note: Developing a Theory of Change (2014)

أمثلة عن المؤشّرات

تجارب الناس المتعلّقة بالسلامة:

- نسبة النساء اللواتي يشعرن بالثقة للتنقّل بعد حلول الظلام
- ثقة الناس بأنّ السلطات ستقدّم خدمات تلبّي الاحتياجات وتخضع للمساءلة
- نوعية الخدمات المقدّمة للجماعات المهمّشة، ومن ضمنها النازحين
- عدد حالات العنف الأسري والعنف القائم على الجندر (أو النوع الاجتماعي) المُبلَّغ عنها
- عدد العائلات التي تتضمّن فتيات يذهبن إلى المدارس
- عدد الأشخاص الذين يعربون عن أملهم في المستقبل

العلاقات بين المجتمع المحلّي ومزوّدي الخدمات الأمنية:

- نوعية التفاعلات مع مزوّدي الخدمات الأمنية في الاجتماعات التي تعقدها مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية
- عدد الاجتماعات التي تُعقَد
- نسبة الحضور في الاجتماعات من المجتمع المحلّي ومقدّمي الخدمات
- عدد الاجتماعات مع مزوّدي الخدمات الأمنية التي تطلبها المجتمعات المحلّية
- الاستعداد للإبلاغ عن جريمة أو عن مسائل أمنية إلى السلطات المختصّة
- استعداد المجتمع المحلّي لتسليم المشتبه بهم/المجرمين

سلوك مزوّدي الخدمات الأمنية تجاه المجتمعات المحلّية:

- عدد الهجمات المنفّذة من قبل مزوّدي الخدمات الأمنية على الأشخاص و/أو المجتمعات المحلّية
- الموقف والسلوك لدى معالجة القضايا الحسّاسة، بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضدّ الأطفال
- الاستعداد لزيارة المجتمعات المحلّية
- الاستعداد لمساعدة المجتمعات المحلّية
- الالتزام بالبروتوكولات والإجراءات المناسبة [١]

عند القيام بتطوير هذه العملية الواعدة ضمن المجموعة، من شأنها أن تؤدّي إلى إيجاد رؤية واضحة ومشتركة يمكن الاستناد إليها لقياس التقدّم مع الوقت. ونظريات التغيير ليست ثابتة. فيمكنكم، كمجموعة، تكييفها أو تحديثها أو حتّى تغييرها بالكامل في أيّ مرحلة، في حال تغيّرَ السياق أو في حال دَفَعَتكم الأدلّة المستمدّة من أنشطتكم إلى التخلّي عن افتراضاتكم الأوَّلية.

بعد ذلك، يجب على المجموعة تحويل نظريات التغيير إلى خطوات عملية. يساعد تحديد تلك الخطوات في مرحلة مبكرة وإبلاغها بشكل مناسب للمجتمع على تجنّب طلب التحسينات الأمنية غير المنطقية – فإذا لم تتوفّر لديكم القدرة الكافية على تحقيقها، ستخسرون بسرعة دعم الناس كما سيتراجع أيضًا حماسُكم للعمل.

يجب أن تتضمّن خطط العمل ما يلي على الأقلّ:

١. تعبير واضح عن المشكلة
٢. نظرية تغيير تبيّن كيف يمكن معالجة المشكلة
٣. الإجراءات المتّفق عليها التي ستنفّذها مجموعة العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية لمعالجة المشكلة
٤. توزيع المهام على أعضاء مجموعة العمل
٥. الأهداف ومؤشّرات التقدّم
٦. تواريخ المراجعات الدورية

قد تكون بعض خطط العمل في غاية البساطة. وقد يتطلّب غيرها قدرًا كبيرًا من الوقت والجهد. فخيارات العمل لا تُعَدّ ولا تُحصى كما سبقَ وذكرنا. تشمل بعض الخيارات الممكنة الدعوة إلى التغيير، أو الحوار، أو تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، أو تنظيم الفعاليات، أو العمل الناشط، أو التدريب، أو أعمال البنى التحتية. يتضمّن القسم التالي أمثلة تفصيلية عمّا تمّ تحقيقه في أماكن أخرى. ولكن مهما كان اختياركم، من المهمّ جدًا النظر في القدرات المُتاحة. فلكي تكون خطة العمل فعالة، يجب أن تتوفّر الموارد لها بشكلٍ كاف.

قد ترغبون كذلك بربط خططكم بعملياتٍ دولية تجري حاليًا. وأحدُ الأمثلة على ذلك هو هدف التنمية المستدامة ١٦ الذي يلتزم *ببناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة*. يمكن الاستفادة من ذلك، كونه يوفّر لغةً وأهدافًا وغاياتٍ جاهزة ومدعومة دوليًا للاسترشاد بها؛ كما أن اللغة والأهداف مُحايِدة، أي أنّها ملائمة لجميع المشاركين في مجموعة العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية (ومزوّدي الخدمات الأمنية). فضلاً عن ذلك، فإن مواكبة العمليات الدولية تُضفي طابعًا شرعيًا لعمل مجموعاتكم وتزيد من احتمال حصولكم على الدعم في المستقبل.[١١]

وعلى الرغم من أنّ النتائج والخطط مهمّة، إلا أن أبرز الإنجازات تتحقّق أحيانًا من خلال آلية العمل بحدّ ذاتها. فعن طريق اعتبار السلامة من حقّ الجميع (بغضّ النظر عن النخب المحلّية المسؤولة)، يُعتبر كلّ فرد من المجتمع عنصرًا مهمًّا ولديه مزايا معيّنة يمكن أن يساهم بواسطتها في التخطيط للاستجابات الأمنية المشتركة وتنفيذها. فهذه العملية البسيطة المتمثّلة في جعل أصوات الناس مسموعة ومحاولة التوفيق بين الأطراف المتفرّقة، بالأخصّ في أماكن النزاع، هي عملية هامّة جدًا – كما سنرى الآن.

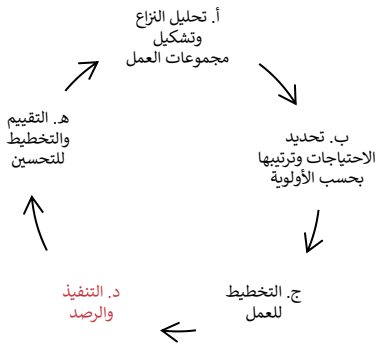

د) تنفيذ خطط العمل

يتضمّن هذا القسم الأطول نسبيًا، عددًا من الأمثلة التي قد تكون مفيدة في سياقاتكم.

تتنوّع الأنشطة المذكورة في هذه الأمثلة، بدءًا ببناء العلاقات الأوّلية مع مزوّدي الخدمات الأمنية، وصولاً إلى تحسين السلامة على الطرقات أو الدعوة إلى التغييرات المؤسّسية.

إن نقل الدروس والأمثلة من سياقٍ إلى آخر هو عملٌ يتطلّب قسطًا وافيًا من التفكير والتأمّل. فيأخذ كلّ مكان وكلّ نزاع مجراه الخاصّ بحسب سياقه الخاصّ. لذلك، يعود الأمر إليكم لمناقشة الأمثلة والتفكير فيها وتكييف الأقسام الأكثر نفعًا لمكانكم وغاياتكم الخاصّة.

ينظر هذا القسم في ما يلي:

- إقامة العلاقات مع مزوّدي الخدمات الأمنية
- تحديد "المسائل الابتدائية" والاستفادة منها لحلّ المشاكل الأكبر
- معالجة مسألة انتشار الأسلحة على الصعيد المحلّي
- تقليص أعداد الضحايا إلى أقصى حدّ خلال عمليات القصف المستمرّة
- تحسين توفير الخدمات على الصعيد المحلّي
- تأدية مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية دور مراكز السلام
- تغيير سلوك مزوّدي الخدمات الأمنية
- إشراك الجميع في عمليات السلام والأمن

[١١] Hearn S, (2016), How to Achieve Sustainable Peace: The Radical Potential of Implementing UN Sustainable Development Goal 16, Friedrich Ebert Stiftung

إطلاق العلاقات مع مزوّدي الخدمات الأمنية

يمكن الاطّلاع على المزيد من المعلومات حول كيفية التعامل مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة في الفصل ٣

من المرجّح أن نَجِد في مكان النزاع عددًا من مزوّدي الخدمات الأمنية المختلفين، بما في ذلك المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة، والمجموعات المنشقّة، والميليشيات المحلّية، والمقاتلين الأجانب، والقوى التابعة لدول خارجية، ووحدات الشرطة السابقة. لذلك، ينبغي أن يساهم تحليلكم للنزاع، إلى جانب التخطيط، في تحديد هوية الأطراف التي تنوون التعامل معها، وطريقة التعامل، والأهداف المتوخّاة من ذلك. لكنَّ السلامة تبقى الأولوية، وعليكم التنبّه إلى التغييرات في السياق وفي فريق العمل، التي قد تزعزع مسار خططكم.

في أماكن النزاع، قد ترتبط كلمة "الأمن" بالكثير من الحساسية، فلعلّ مزوّدي الخدمات الأمنية يفهمونها من منطلق حماية أراضيهم الضعيفة بدلًا من التركيز على حماية المقيمين فيها. لذلك، عليكم تجنّب استخدام هذه الكلمة ووضع المحادثات في إطارٍ أكثر حياديةً، من خلال التحدّث مثلاً عن *السلامة* – كما فعلنا في هذا الدليل.

عند الالتقاء للمرّة الأولى بمزوّدي الخدمات الأمنية، يوصى بالإصغاء، وإظهار الاحترام *التامّ*، فضلًا عن الاستفادة من الوقت لتحديد الاهتمامات والشواغل المشتركة بسرعة. وقد تساعد الاجتماعات الأولى على التعرّف فورًا على مزوّدي الخدمات الأمنية المنفتحين ربّما على فكرة التعاون، وحتّى الأفراد الأساسيين الذين قد يكونون مستعدّين للعمل على مجالات تتماشى مع احتياجاتكم المتعلّقة بالسلامة.

أما الصعوبة فتكمن في بناء هذه العلاقات. فما من قواعد واضحة. من جهة، يوصي البعض بإقامة هذه العلاقات في وقت مبكر من أجل التأكّد من شعور الأطراف بأنّهم معنيّون بخططكم. ومن جهة أخرى، يفضّل آخرون التأخّر في بناء هذه العلاقات إلى أن تتعزّز قوّة الفِرَق المجتمعية. بالتالي، يعود القرار لكم. لكنْ، عليكم أن تتذكّروا أن الاتّصال الأوّل، متى ما قمتم به، ليس إلا بداية علاقة مستمرّة سوف تتغيّر مع الوقت. وبعد أن تباشروا بالتواصل، ينبغي أن تركّزوا على تفادي تحوّل الأطراف إلى مُفسِدين أو مُخرِّبين، والسعي لتحوّلهم إلى شركاء عوضًا عن ذلك – كما رأينا في إيرلندا الشمالية.

دراسة حالة

بناء الثقة بين المجتمعات ومزوّدي الخدمات الأمنية في إيرلندا الشمالية

بعد إبرام اتّفاق السلام المعروف باتّفاق "الجمعة العظيمة"، اعتمدت شرطة إيرلندا الشمالية مقاربة جديدة للعمل الشُرطيّ الذي يركّز على التعاون والتواصل مع المجتمع المحلّي. وكان الهدف تعزيز الثقة من خلال الإقرار بحقّ الناس بالسلام والأمن، إلى جانب مسؤولياتهم المدنية للمساهمة في ذلك.

شكّل ذلك خطوةً مُشجِّعة إنّما تحتاج إلى التطبيق. في البداية، تواصلت المجتمعات المحلية وشرطة إيرلندا الشمالية من خلال مجموعة صغيرة من جهات التنسيق الموثوق بها. تألّفت هذه المجموعة من ممثّلين داعِمين لمقاربة الشرطة المجتمعية، وكانوا على استعداد للحوار والإصغاء إلى شواغل بعضهم البعض.

ومع بروز التحسينات المتبادلة، اكتسبت هذه المقاربة دعم المواطنين وعناصر الشرطة. فبدأت فِرَقٌ من المجتمعات المحلّية تجتمع بشرطة إيرلندا الشمالية وتتعاون معها من أجل تقديم خدمةٍ أفضل. في هذا السياق، ساهمت هذه الاجتماعات في تحسين العلاقة وبناء الثقة. بالإضافة إلى ذلك، حدّدت الشواغل التي أصبح حلّها أسهل من خلال توحيد قدرات الشرطة والمجتمع المحلّي. فوضعت هذه الشراكة احتياجات الناس في صلب السياسات.

وبعد مرور عدَّة سنوات، كشفت التقييمات أن "نجاح أيّ عملية لتعزيز السلامة المجتمعية مشروطٌ بإقامة خطوط تواصل واضحة ومباشرة ومستمرّة وغير مبهمة" بين المواطنين والشرطة.

المصدر: بيرن ج، (٢٠١٤)، تأمّلات حول تجربة إيرلندا الشمالية: الدروس التي يستند إليها تطبيع العمل الشرطيّ والأمن في مجتمعٍ منقسم، جهاز شرطة إيرلندا الشمالية، Intercomm

١٢

[١٢] لمزيدٍ من المعلومات حول مفهوم الشرطة المجتمعية، يمكن الاطّلاع على المرجع التالي:
Policing the Context: Principles and guidance to inform international policing assistance (2014), UK Stabilisation Unit, https://www.gov.uk/government/publications/policing-the-context-principles-and-guidance-to-inform-international-policing-assistance

تحديد "المسائل الابتدائية" والاستفادة منها لحلّ المشاكل الأكبر

لا يمكنكم التسرّع في حلّ المشاكل الأمنية المستعصية، سواء أكنتم تعملون على صعيد المجتمع المحلّي أو على صعيد الوطن.

في الفلبين مثلًا، استُهِلّت محادثات السلام بين الحكومة والمنشقّين ببتّ المسألة الأسهل (الأمن المباشر/وقف إطلاق النار)، ثمّ توسّعت تدريجيًا لتُعالِج المشكلة المستعصية (مطالبات المنشقين بالاستقلال)[١٣] . بالتالي، شكّلت المشاكل الأسهل "مسائل ابتدائية" مهّدت لشراكات عمل قائمة على الثقة قد تجذب الانتباه في المستقبل نحو تحدّياتٍ أكثر جدلية.

يجب تطبيق هذا النهج التصاعُدي في المناقشات حول السلامة المجتمعية. لذلك، ينبغي تشجيع الناس على تقسيم مشاكلهم إلى مسائل محدّدة، والتكلّم عنها كلٌّ على حدة، بطريقةٍ واضحة وهادفة، بدءًا بالأقلّ جدليةً.

على سبيل المثال، غالبًا ما تشكّل "الإنارة في الشوارع" إحدى أكثر المسائل الابتدائية شيوعًا لكي يشعر الناس بالأمان في الليل، في حين تمّت ملاحظة مسألة ابتدائية أخرى مختلفة قليلًا في وادي فرغانة بين أوزباكستان وقرغيزستان.

دراسة حالة

التوصّل إلى أرضية مشتركة بشأن السلامة المرورية في آسيا الوسطى

تعاني المجتمعات المحليّة في وادي فرغانة على طول الحدود بين قرغيزستان وأوزباكستان من الانقسامات القائمة على الإثنية. وقد شهدت المنطقة مواجهاتٍ عنيفة ما بين الإثنيات في العام ٢٠١٠، وباتت مستويات الثقة بين المجموعتين الإثنيتين والسلطات متدنّية للغاية منذ ذلك الحين.

ناضلت مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية في سبيل التوصّل إلى أرضيةٍ مشتركة، نظرًا إلى أنّ المشاكل الكبرى حول العنف بين الإثنيتَين قد أثارت المزيد من الشرذمة. لكنْ، بعد عددٍ من الاجتماعات التمهيدية، استطاعَت المجموعة تحديد مسألة السلامة المرورية في المناطق القريبة من المدارس باعتبارها أحد الشواغل الأمنية المشتركة. في الواقع وللأسف، وقع أطفالٌ من جانبي النزاع ضحايا لهذه المشكلة.

في السابق، وضعت المجتمعات المحلّية مصدّات لتخفيف السرعة أمام المدارس. إلا أنّ الشرطة والسلطات المحلّية اعتبرت أنّها مخالفة للقانون فأزالتها. وأدّى ذلك إلى توتّر العلاقات بين السلطات المحليّة، والشرطة، والمجتمعات المحلية. وللاستجابة إلى ذلك، طوّرت مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية خطّة عمل لمعالجة مسألة السلامة المرورية بدعمٍ من الشرطة، وأفراد المجتمع من مختلف الإثنيات، وأولياء الأمور في المدارس، والسلطات المحلّية.

وشكّل ذلك إنجازًا فعليًا. قد تبدو المسألة تافهة نوعًا ما، إلّا أنَّ الجميع اتّفق على أنّ السلامة المرورية هي أحد الشواغل الأساسية المرتبطة بالسلامة. لذلك، اجتاز الموضوع الانقسامات الوطنية الإثنية وأمّن هدفًا مشتركًا. ومن خلال إيلاء الأولوية لهذه المشكلة "السهلة"، انطلقَت عملية المصالحة والحوار بين المجتمعات المحلّية والشرطة، فمهّدت الطريق للبحث في الأسباب الأوسع لانعدام الأمن.

١٤

[١٣] Franco J, (2016) The Philippines: The Moro Islamic Liberation Front - A Pragmatic Power Structure?

[١٤] يمكن مشاهدة شريط فيديو يوثّق هذا المشروع باللغات الروسية والانكليزية والطاجيكية، على الرابط التالي:
http://www.saferworld.org.uk/news-and-views/news-article/628

معالجة الانتشار المحلّي للأسلحة

يطرح انتشار الأسلحة مشكلةً في أماكن النزاع. يُقدَّر عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة عالميًا بحوالى ٨٧٥ مليون قطعة سلاح.[١٥] ومن الصعب على المجتمعات المحلّية حلُّ مشكلةٍ بهذا الحجم. إلا أنّ الجهود الرامية إلى تحقيق السلامة المجتمعية تساعد على المستوى المحلّي من خلال التوعية مثلاً حول مخاطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبإمكانها أيضًا إنشاء فسحات آمنة في المجتمع المحلّي حيث يتّفق الناس على حظر الأسلحة. تقدّم تجربة جنوب السودان خيرَ مثالٍ على ذلك.

دراسة حالة

الأمن المجتمعي وضبط الأسلحة في جنوب السودان

تمّ إطلاق مشاريع ضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بقيادة المجتمع المحلّي وبتمويلٍ من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في جنوب السودان للمرّة الأولى في العام ٢٠٠٨. ركّزت المشاريع على تعزيز السلامة المجتمعية من خلال معالجة انتشار الأسلحة في البلدات والقرى الذي اعتُبر أحد الأسباب الحقيقية لحالة الاستضعاف. وحقّقت المشاريع بعض النجاحات، لكن في العام ٢٠١٦، تمّ تقدير عدد الأسلحة غير المباحة التي لا تزال قيد التداول في جنوب السودان بين ٢٣٢ ألف و٦٠١ ألف قطعة سلاح.

أمّا في ما يتعلّق بالمشاريع التي تمّ تجديدُها في العام ٢٠١٧، فبرزَ تعاون مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية مع مقدّمي الخدمات الأمنية المحلّيين، ومجموعات المجتمع المدني، والقيادات الدينية، والشيوخ. فاستطاعت هذه المشاريع:

- التوعية حول مخاطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- التخطيط لمعالجة الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال التطرق إلى الأسباب الجذرية للنزاعات المحلّية.
- بناء قدرات المجتمعات المحلّية للتصدّي لحالة انعدام الأمن الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استخدامها.
- إنشاء مناطق آمنة "خالية من الأسلحة"، مثل السوق، والمدارس، والعيادات الصحّية، وأماكن التجمّع العامة، لكي تُتاح للناس مساحة آمنة للتلاقي.

المصادر: استطلاع حول الأسلحة الصغيرة، http://www.smallarmssurvey.org/weapons-and-markets.html
برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، (٢٠١١)، الأمن المجتمعي وضبط الأسلحة في جنوب السودان،
http://www.undp.org/content/dam/southsudan/library/Documents/Project%20Summaries/UNDP-SS-PROJECT-SUMMARY-Community-Security-and-Arms-Control.pdf

[١٥] Small Arms Survey, http://www.smallarmssurvey.org/weapons-and-markets.html

التقليل من الإصابات خلال القصف المتواصل

يُعتبَر ذلك أحد الشواغل الأمنية الأساسية للكثير من المجتمعات في أماكن النزاع، لا سيّما في المناطق الحضرية التي تتعرّض للقصف. يمكن تجنُّب المخاطر من خلال التوجّه إلى الملاجئ، وتفادي التجمّعات العامة والتواجُد في الطوابق العلوية، والبقاء في المنزل، وتشارُك المعلومات حول المناطق الخطرة والابتعاد عن الخطوط الأمامية، أو الابتعاد عن النوافذ في أثناء القصف.

كذلك، ثمّة خطوات من الممكن اتّخاذها بشكل استباقي، كتجهيز الأبنية لتتمتّع بقدرة أكبر على الصمود، مثلًا من خلال استبدال النوافذ الزجاجية بالمواد البلاستيكية، أو تعلّم تقنيات الإسعافات الأوّلية وإيجاد أكبر عدد ممكن من العِدَد الطبّية، أو بناء علاقات مع مزوّدي الخدمات الأمنية الذين قد يتمكّنون من تحذيركم من أيّ قصفٍ وشيك.

بالطبع، ليست هذه الاستراتيجيات مثالية. فقد يكون القصف عشوائيًا، والملاجئ ممتلئة، وشبكات الهواتف النقّالة معطّلة، والعِدَد الطبية نادرة. حتّى أنَّ بعض المجتمعات في أماكن النزاع قد تصبح أيضًا معتادة على الخطر، لدرجة أنَّها باتت لا تأخذ السلامة على محمل الجدّ كما كانت تفعل في السابق. لكنَّ المقاربات التي ذكرناها هي أبرز المقاربات العملية التي تمّ اعتمادُها وباستطاعتها إنقاذ الأرواح.[١٦]

ومن الممكن ملاحظة ذلك في سوريا أيضًا، حيث حاولت إحدى المنظّمات تعزيز قدرة الصمود في المجتمع من خلال التثقيف والتعليم:

دراسة حالة

التدريب على الجهوزية والحماية في فترات النزاع في منطقتي إدلب وغرب حلب

إنَّ التدريب الذي قدّمته منظّمة "المساعدات الشعبية النرويجية" حول الجهوزية والحماية في فترات النزاع للراشدين والأطفال قد طالَ ٥٠ ألف شخص. أمَّا الهدف فتمثَّلَ في توعية عموم الناس حول تدابير السلامة والجهوزية الأساسية في فترات النزاع من خلال تأمين الإرشادات المفصّلة بشأن المواضيع التالية:

تدابير السلامة لتجهيز المنازل والحماية من الانفجارات

تدابير الحدّ من مخاطر النزاعات

إجراءات الإجلاء الآمنة

التدابير الأساسية للحفاظ على السلامة في حال نشوب الحرائق

التوعية حول مخاطر المتفجّرات من مخلّفات الحرب

حلول الصمود والإسعافات الأوّلية التلقائية في حالات النزاع

وتمّ تشجيع كل من تلقى التدريب على نقل معرفته من خلال الشبكات والمجموعات مثل مجموعات العمل المعنية بالسلامة المجتمعية، لكي يفهم أكبر عدد ممكن من المدنيين كيفية تحسين جهوزيتهم وحماية أنفسهم من الأسلحة المتفجّرة.

المصدر: المساعدات الشعبية النرويجية، (٢٠١٧)، الجهوزية والحماية في فترات النزاع: إطار عمل لبناء قدرة الصمود في المجتمع المحلّي
Source: Norwegian People's Aid, (2017), Conflict Preparedness & Protection (CPP): A framework for building community resilience

[١٦] Morrison C, (2017), Civilian protection in urban sieges: Capacities and practices of first responders in Syria http://pubs.iied.org/pdfs/10834IIED.pdf

تحسين تقديم الخدمات المحلّية

غالبًا ما تعاني أماكن النزاع من سوء تقديم الخدمات، غير أنّه باستطاعة المجتمعات المحلّية ردم هذه الفجوات. فمن الممكن تحقيق ذلك عبر ورش العمل والدعم المادّي والتدريب الرسمي، إلى جانب تأمين مساحات للاجتماعات أو مشاركة المعلومات، من بين جُملة أمور أخرى. في الواقع، أُجرِيَت محاولات كثيرة حول العالم في هذا الصدد:

- من الشائع أن تساهم "مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية" في تعزيز خدمات الأمن من خلال مساعدة مزوّدي هذه الخدمات على استخدام مواردهم المحدودة بفعالية أكبر، عبر توجيهها إلى المجالات التي يشعر الناس بأنّهم في أمسّ الحاجة إليها. [١٧]
- غالبًا ما يتعرّض قطاع التعليم لاضطراباتٍ شديدة في أماكن النزاع. في هذه الحالة، تستطيع مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية المساعدة من خلال تأمين بدائل للأبنية أو تأمين معلّمين احتياطيين، وذلك لضمان استمرار التعليم بشكلٍ أو بآخر.[١٨]
- تضطلع مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية بدور خدمة الإحالة لربط الناس بمختلف مقدّمي الخدمات. على سبيل المثال، أحالت مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية في الصومال ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى خدمات حيوية تقدّم الدعم الطبّي، أو القانوني، أو النفسي الاجتماعي.[١٩]
- بعد إخبار مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية بعدم وجود ميزانية عامة متوفّرة، قرّرت المجموعات بناء مركز شرطة خاصّ بها وتغطية تكاليفه في تيراي في نيبال. حتّى أنّها قدّمت لعناصر الشرطة الدراجات الهوائية والهواتف النقّالة لمساعدتهم على أداء وظيفتهم بفعالية.
- انتشر العنف السياسي في بعض أنحاء بنغلادش خلال الانتخابات الأخيرة، لذلك أمّنت مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية نوادي للشباب بعد الدوام المدرسي للحفاظ على سلامة الناس وتعليم أنشطة بناء السلام.
- في ميانمار، قد يُعتبر وصول الناس إلى العدالة صعبًا. وغالبًا ما يتداخل مقدّمو الخدمات ويغيب دور الدولة. سعيًا إلى ردم هذه الفجوة، ساعدت بعض مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة الاجتماعية مباشرةً في حلّ النزاعات المحلّية. وإذا اعتُبِرَت المسألة حسّاسة للغاية، تُحال عندئذٍ إلى مقدّمي الخدمات المناسبة. [٢٠]
- من الشائع أيضًا أن تقوم مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية بتقديم المشورة حول السياسات العامة. على سبيل المثال في بوغوتا، كولومبيا، تُصدِر بعض السلطات المحلّية السياسات استنادًا إلى المشاورات مع مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية، وتنعكس هذه المساهمات على العمل الشرطيّ، والعدالة، والصحّة، وخدمات الإصحاح، والتربية، وخطط استحداث فرص العمل. [٢١]

---

[١٧] BRAC, (2013), Community Safety Pilot Project in Bangladesh

[١٨] منظّمة اليونسكو، (٢٠١٩)، Promoting participation: community contributions to education in conflict situations

[١٩] المنظّمة الدولية للهجرة، (٢٠١٣)، برنامج العنف القائم على النوع الاجتماعي

[٢٠] Bennett W, Denney L, Thet San K, (2016), Making big cases small and small cases disappear, MyJustice, EU

[٢١] YLMP, (2012), Bogota's Success Story: Comunidad Segura

تأدية مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة الاجتماعية دور مراكز السلام

في العادة، تكون المجتمعات المحلّية أول من يتعامل مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة في المناطق المتنازع عليها.[٢٢] ولعلّها أيضًا الجهات الوحيدة التي تحافظ على تواصلها مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة عندما تنسحب المجموعات الأخرى لدواعٍ أمنية – على غرار ما حصلَ في مناطق متعدّدة في سوريا. ويشير هذا التواصل إلى أن المجتمعات المحلّية غالبًا ما تتمكّن من إبقاء قنوات الحوار المحلّي قائمةً، حتّى في ظلّ تعطُّل الآليات عند المستويات الأعلى.

تترتّب على ذلك تداعياتٌ هامّة. فمن الواضح أنَّ الخطوة البسيطة المتّخذة عند تكلّم الأطراف في ما بينها قد تُسهِم في إطلاق التعاون اللازم لمعالجة المشاكل المعقّدة.[٢٣] بالتالي، قد يتعزّز دور مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية لتتحوَّل إلى مراكز آمنة تستعين بها المجموعات والأطراف للاجتماع وإدارة حالة انعدام الأمن. ومن شأن اعتماد هذه القنوات غير المباشرة أن يحضّر الأطراف لمحادثات السلام الأوسع. لكنْ، ومن خلال تعزيز التنسيق بين الأطراف المحلّية والشبكات، باستطاعتها أيضًا إحداث فارق على صعيد سلامة الأشخاص المباشرة، وذلك عبر:

- إشراك الأطراف المحلّية والتعبير عن احتياجاتها في محادثات السلام في مرحلةٍ مبكرة[٢٤]
- بناء علاقات العمل بين الأطراف، وإرساء قاعدة من الثقة بأن الأطراف جميعها ملتزمة بالسلام
- تحديد الترتيبات اللوجيستية، والأُطُر الزمنية، وجداول الأعمال والأهداف المتوخّاة، سواء لخطط السلامة المباشرة أو للمحادثات الرسمية
- تعريف المجتمعات المحلّية على بعضها البعض وعلى وجهات النظر البديلة
- التصدّي لعقليّة الضحية التي تنتشر غالبًا بين جميع الأطراف فلا يستجيب الآخر إلا بالعنف[٢٥]

دراسة حالة

تحفيز القنوات المحلّية غير المباشرة تحضيرًا للمحادثات الوطنية في إيرلندا الشمالية

أطلق البريطانيون والإيرلنديون القنوات غير المباشرة في خلال الفترة المعروفة بـ"المصاعب". أصبح رجل الأعمال الكاثوليكي "بريندن دادي" عندئذٍ صلة وصل أساسية بين قيادة الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقّت والحكومة البريطانية في خلال وقف إطلاق النار في ١٩٧٤ و١٩٧٥ الذي دام حتّى التسعينيات. استخدمَ "دادي" إمكانية وصوله إلى طرفَي النزاع لنقل مخاوف المجتمع المحلّي والقيادات، ولمناصرة اعتماد الاستراتيجيات المسالمة دون سواها بين الطرفَين. وفي نهاية المطاف، ساهمت صلة الوصل هذه في منح الحكومة البريطانية الثقة اللازمة للحضّ على وقف إطلاق النار وإطلاق عملية السلام.

إذًا، بإمكان طرف ثالث من ممثّلي المجتمع المحلّي أداء دور القناة المُحفِّزة على السلام. وعبر الشروع بالمحادثات السرّية، باستطاعته الحدّ من المخاطر السياسية على الحكومة أو المجموعة المسلّحة، من خلال تأمين الغطاء الذي يسمح بإمكانية إنكار المسؤولية. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع الجهات المجتمعية توضيح الاحتياجات المحلّية لجميع الأطراف وإشراكها في أيّ محادثات قد تنشأ.

المصدر: كروش ج، وكار أ، (٢٠١٨)، الدروس والخلاصات المستمدّة من عمليات السلام التاريخية: استعراضٌ للمراجع

[٢٢] Haspeslagh S, & Yousef Z, (2015), In the midst of violence: local engagement with armed groups, Conciliation Resources, Accord, Insight 2
[٢٣] Bennett W, (2014), Community Security Handbook, Saferworld
[٢٤] Swisspeace (2015), Improving Conflict Prevention and Transformation
[٢٥] Quinney N, & Coyne H, (2011), Talking to Groups that use Terror

تغيير سلوك مزوّدي الخدمات الأمنية

يستدعي تغيير سلوكيات مزوّدي الخدمات الأمنية اتّخاذ خطوات عند ثلاثة مستويات: الفردي، والمؤسّساتي، والاجتماعي. فحتّى عندما تحصل هذه التغييرات على المستوى الفردي، ينبغي أيضًا إنشاء الهيكليات المناسبة القادرة على ترسيخ هذه القيَم.[٢٦]

تستهدف السلامة المجتمعية المستويات الثلاثة. فتُشرِك الأفراد في المحادثات من أجل التخطيط للتغييرات المؤسّساتية وتنفيذها، عبر آلياتٍ تشمل تمثيل مختلف أعضاء المجتمع.

في الواقع، تزداد إمكانية حصول التغييرات عندما تفهم الجهات الأمنية أنّ تعزيز السلامة يُحسّن المسؤوليات والسلوكيات المدنية. عند الإقرار بذلك، يتمّ تشجيع نوع من أنواع العقود الاجتماعية غير الرسمية بين مزوّدي الخدمات الأمنية والناس، حيث يفهم الجميع أنّ الحفاظ على الأمن هو واجب مشترك يصبّ في مصالح الطرفَين.

كذلك، من شأن هذا التبادل أن يبني الثقة أو رأس المال الاجتماعي الذي باستطاعة المجتمعات المحلّية الاستفادة منه لطلب إجراء تغييرات في سلوكيات مزوّدي الخدمات الأمنية. وقد يؤدّي ذلك إلى بعض التغييرات الهامة بحسب علاقاتكم والمستوى الذي تعملون عليه. ففي إيرلندا الشمالية مثلًا، استطاعت المجتمعات المحلّية تخفيف حدّة التكتيكات القسرية التي استخدمتها المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة:

دراسة حالة

تخفيف حدّة تكتيكات المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة

في إيرلندا الشمالية، أُجريَت محادثات بين الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقّت ومنظّمات المجتمع المدني حول العدالة التصالحية. فاستطاعَت مجموعات المجتمع المدني أن تُظهر للجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقّت أن استخدامه للضرب والقتل من أجل حفظ النظام في المجتمعات المحلّية لا ينسجم مع طموحاته السياسية ويقوّض التزامه بوقف إطلاق النار.

تأثّر الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت بذلك، فبدأ بالتخطيط لأساليب بديلة لحفظ النظام في أماكن النزاع. بعد ذلك، باشرَ الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقّت "بالتعاون مع المجتمع المدني، وإرساء أُطُر مفاهيمية، وتقديم نصائح عملية، وإجراء تدريبات حول السلامة المجتمعية وكيفية دمج خدمات الشرطة الرسمية. وشكّلَ ذلك مسألةً أساسية في محادثات السلامة الناشئة."

المصدر: ليندهولت، دي ميسكيتا نيتو، تيتوس وأليميكا (٢٠٠٣) حقوق الإنسان والشرطة في البلدان التي تخوض مراحل انتقالية ص. ٢٢

إلا أنَّ التغييرات المنهجية أو المؤسّساتية تتطلّب المزيد من الضغوط المتواصلة. وكثيرةٌ هي المجتمعات المحلّية التي استخدمَت استراتيجيات المناصرة لمحاولة التأثير على السياسات والممارسات المرتبطة بحياة الناس - وفي حالتكم، تجربة الناس مع الأمن.

يتوقّف نجاح جهود المناصرة على التخطيط والاستمرارية. فتسعى المناصرة الناجحة إلى إحداث تغييرات *ملموسة* وتحقيقها. بالتالي، هي عملية وليست حدثًا، لأنّها تستدعي إرسال الأفكار بطريقة حازمة ومتواصلة إلى جانب متابعة التقدّم بانتظام. لذلك، قد تساعدكم الخطوات الواردة أدناه على تصميم استراتيجية مناصرة مُتمحورة حول اهتمامات الناس ومُوجَّهة من حيث الأهداف والمقاصد والأنشطة، كما تسمح باستخدام الموارد المحدودة بفعّالية.

[٢٦] Lindholt, De Mesquita Neto, Titus & Alemika (2003) Human Rights and the Police in Transitional Countries p.22.

وضع استراتيجية لجهود المناصرة

الخطوة الأولى: تقييم الوضع. من المهمّ فهم السياق والعوامل التي قد تؤثّر على فرص النجاح.

الخطوة الثانية: تحديد أهداف واضحة. عرض المشاكل الواجب معالجتها وتصنيفها بحسب الأولوية وتحديد التغييرات المبتغاة.

الخطوة الثالثة: تطوير المقاصد ووضع استراتيجية مؤثّرة. شرح التغييرات المبتغاة بالتفصيل، وتحديد الطرف الذي يجب التأثير عليه من أجل تحقيق التغييرات، وتصميم الخطوات التي تنوون اتّخاذها.

الخطوة الرابعة: التخطيط للنشاط. قد تشمل الأنشطة تثقيف الناس، أو ممارسة الضغوط، أو إجراء الحملات أو البحوث (على سبيل المثال لا الحصر). ويجب تطوير الأنشطة بطريقةٍ تتماشى مع الأهداف والمقاصد وتستند إلى نظرية تغيير سليمة.

الخطوة الخامسة: التنفيذ. تحتاج استراتيجية المناصرة إلى أطر زمنية، ووضوح في المسؤوليات، ومؤشّرات لرصد التقدّم.

الخطوة السادسة: الرصد والتقييم. ما كان تأثير الجهود؟ هل لاحظتم أيّ من التغييرات المبتغاة ولماذا/لِمَ لا؟ هل أنتجت أي منافع للأشخاص المناسبين وهل شكّلت الاستثمار الأفضل للموارد؟

المصدر: سيفرورلد ومنظّمة "Conciliation Resources" (٢٠١١)، بناء القدرات في مجال المناصرة: مجموعة أدوات تدريبية

إشراك الجميع في عمليات السلام والأمن

يعيشُ كلٌّ من الرجال، والنساء، وذوي الإعاقات، والنازحين، والأقلّيات، والشباب، والمسنّين، تجربةً فريدة ومختلفة في سياق انعدام الأمن والعنف. بالتالي، لكلٍّ من هذه المجموعات احتياجاتٌ فريدة أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، تقترن هوية المرء بمجموعة معيّنة من القواعد والتوقعات الاجتماعية التي تُملي عليه كيفية التصرّف.[٢٧] تُعرف هذه بـ*"القواعد الجندرية"* وقد تكون خاصّة جدًا بكلّ محلّة. لذلك، يُعتبر التمثيل الدامج في مجموعاتكم أساسيًا لفهم هذه الاحتياجات والقواعد بالتفصيل.

قد تلاحظون أنّ بعض القواعد الجندرية تُحرّك النزاع : في الصومال مثلًا، أدى الكساد الاقتصادي إلى عجز بعض الرجال عن أداء دور "الذكر" التقليدي المُعيل والحامي. وقد دفع ذلك بالبعض منهم إلى الالتحاق بالمجموعات المسلّحة.

المصدر: واتسون س، رايت ه، غرينوالد ه (٢٠١٦) مجموعة أدوات التحليل الجندري للنزاع، سيفرورلد

تنتشِر هذه القواعد على المستوى الدولي أيضًا. فتعاني المرأة مثلًا من سوء تمثيل شديد في مفاوضات السلام. في الواقع، بين العامَين ١٩٩٢ و٢٠١١، شكّلت المرأة ٩% فقط من المفاوضين في عمليات السلام و٢% من وسطاء السلام.[٢٨] إلّا أن منافع الدمج *في جميع المراحل* واضحة بشكلٍ لا لُبس فيه. تمّ إثبات ذلك عبر براهين عدة من إيرلندا الشمالية، والفلبين، وغواتيمالا وغيرها من البلدان حيث عزّزت مشاركة المرأة جودة جهود بناء السلام.[٢٩] وخيرُ دليلٍ على ذلك أن فرصة استمرار اتفاقيات السلام أقلّه لمدة ١٥ عامًا ترتفع بنسبة ٣٥% عندما يتمّ تمثيل المرأة تمثيلًا مباشرًا.[٣٠]

بالتالي، بإمكان مجموعات المجتمع المحلّي لا بل عليها دعم الدمج. فيشكّل الأطفال والنساء أكثر من ٧٠% من اللاجئين في سوريا ولا يزالون يتحمّلون عبء النزاع.[٣١] كيف إذًا ستضمنون تلبية احتياجاتهم؟

---

[٢٧] Watson C, Wright H, & Groenewald H, (2016), Gender analysis of conflict toolkit, Saferworld

[٢٨] Castillo Diaz P, & Tordjman S, (2012) (Eds.), Women's Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence, UN Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

[٢٩] Crouch J, & Carr, A, (2018), Lessons and Learning from Historical Peace Processes: A Literature Review

[٣٠] O'Reilly M, Súilleabháin A. Ó , & Paffenholz T, (2015), Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes, International Peace Institute, p. 12

[٣١] Bruce-Lockhart, A, (2015), Where are the female peace-builders? WEF

عليكم الانتباه إلى نقطة أساسية. فالعمل على مستوى المجتمع المحلّي لا يعني تلقائيًا أنّكم تعتمدون الدمج. في الواقع، تتبنّى بعض المجتمعات المحلّية آراء مُحافِظة للغاية قد تقوّض بالفعل جهودكم الرامية إلى تحقيق الدمج وقد ترسّخ الأعراف السلبية.[٣٢] فانظروا إذًا في كيفية مساهمة هذه الأفكار في ضمان جهود دامجة:

تعزيز الدمج الجندري

الخطوة الأولى: فهم طريقة تأثير الأدوار والعلاقات الجندرية على السلام والأمن في السياق الذي تعملون فيه

الخطوة الثانية: تحديد أساليب العمل التي تحترم هذه الأدوار والعلاقات الجندرية واعتمادها

الخطوة الثالثة: لا تصبحوا جزءًا من المشكلة، بل عليكم التفكير بانتظام حول كيفية تفعيل مبدأ الدمج ضمن عمليات السلامة المجتمعية التي تُطلقونها

الخطوة الرابعة: التفكير في ارتباط مفهوم الجندر بمفاهيم العنصرية، والتحيّز الجنسي، وكراهية المثلية الجنسية، وكراهية الأجانب، والتحيّز القائم على الطبقة الاجتماعية، إلخ، لتحديد ما يمكن أن تُساهِم به جهود تعزيز السلامة المجتمعية

مقتبس من ميرتينين هـ، نوجوكس ج، والبشرى ج، (٢٠١٤)، إعادة النظر في مفهوم الجندر ضمن سياق بناء السلام، منظّمة International Alert

هـ) الرصد والتقييم التشاركيان

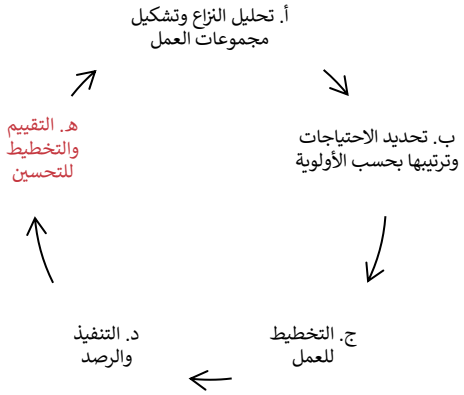

ينطوي الرصد على الجمع الدوري للمعلومات لمعرفة ما إذا كانت الخطّة تجري على قدمٍ وساق. يهدف ذلك إلى ضمان إبقاء التدخّلات على مستوى عالٍ من الجودة والمراعاة والجدوى، وإجراء التحسينات حيثما يلزم. في العادة، تحصل التقييمات سنويًا، أو بعد مرور ما يكفي من الوقت لظهور التغييرات. ويشكّل ذلك فرصةً لمراجعة معمّقة للعمل من أجل استخلاص الدروس المستفادة والتحسين في المستقبل.[٣٣]
يكمُن الرصد التشارُكي المنتظم في صلب جهود السلامة المجتمعية، وينبغي أن يُتوَّج بتقييمٍ مفصّل في نهاية دورة البرنامج. فمن شأن آلية الرصد والتقييم هذه أن تضمن خضوع عملكم لمساءلة أعضاء مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية، والشركاء، والجهات المانحة، وأعضاء المجتمع المحلّي الأوسع الذي تساعدونه. فمن المهمّ للغاية أن يُدرِك المسؤولون عن التخطيط والتنفيذ للبرامج تأثيرات عملهم، إيجابيةً كانت أم سلبية.

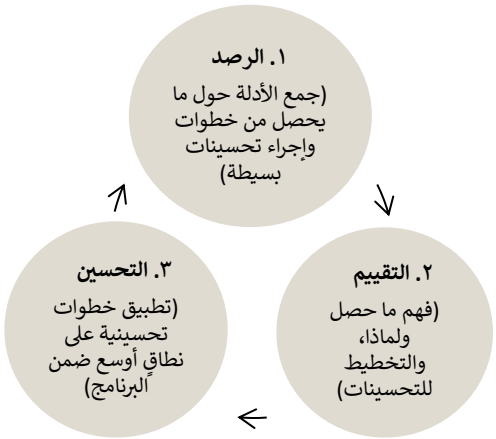

إذا فكّرتم بطلب تمويل دولي، تذكّروا أنّ التدخلات الأمنية التقليدية تخصّص ١٠% من أموال المشروع ومدّته لأعمال الرصد والتقييم. غير أن المشاريع الفضلى تُدرِج الرصد والتقييم في أعمالها اليومية فتراقب الخطوات المتخذة وتضبطها وتحسّنها بشكل روتيني.

[٣٢] MacGinty R, (2011), International Peacebuilding and Local Resistance: Hybrid Forms of Peace, p.52
[٣٣] مقتبس من: Bennett W, (2014), Community Security Handbook

اعتماد المقاربات التشاركية

على غرار تحليل النزاع، تستدعي عملية الرصد والتقييم جمع البيانات حول طريقة تأثير الجهود على المجتمع وسلامته. لكن، قد يصعُب جمع هذه البيانات بطريقةٍ آمنة في أماكن النزاع، حيث يكون التحرّك والوصول مُقيَّدين. في هذه الحالة، نقترح اعتماد التقييم التشارُكي الذي يفترض جمع المجتمعات المحلّية لمدّة يوم أو يومَين كاملَين لمناقشة التأثيرات، والتحدّيات، والتوجّهات المستقبلية لبرامج السلامة المجتمعية.

يسمح ذلك للمجتمعات المحلّية بإعادة النظر في المنطق الكامن وراء نظريات التغيير الخاصّة بها وتعديلها إذا اقتضى الأمر. في هذا السياق، يبيّن الإطار أدناه بعض الأمثلة عن الأسئلة التي يُمكن طرحُها. كذلك، إنّها فرصة لمعاينة التقدّم بناءً على المؤشّرات التي اختارها المجتمع المحلّي خلال مرحلة التخطيط للعمل.

فضلًا عن تأمين البيانات لتحسين الجهود في المستقبل، تُساهِم التقييمات التشاركية أيضًا في تعزيز السلامة من خلال جمع أعضاء المجتمع المحلّي في مساحةٍ مُحايِدة للتناقُش حول التطوّرات والشواغل المحلّية. يعكس ذلك تبنّيًا محلّيًا للمشاريع ويضمن أنّ الناس هم الذين يحدّدون النجاح استنادًا إلى معاييرهم الخاصة وفهمهم للسياق.

أمثلة عن الأسئلة التي يمكن طرحها في التقييمات التشاركية

برأي الناس، ما هي التغييرات الأبرز والأهم التي حدثت في السنة الماضية، ولماذا؟
ما أسباب هذه التغييرات؟
هل برزت أي تغييرات غير متوقّعة أو سلبية؟
هل التغييرات مستدامة؟
ما الأمور الإضافية التي كان باستطاعتنا فعلها؟
كيف من الممكن تحسين البرنامج للشهر/العام المقبل؟

مقتبس من: Bennett W, (2014), Community Security Handbook

مَن هي الأطراف التي يجب إشراكها في التقييم؟

ينبغي إشراك جميع المستفيدين المباشرين، ومزوّدي الخدمات الأمنية، وأصحاب المصلحة الأساسيين. إلا أن ذلك ليس بالمهمة السهلة. فإذا أُجري التقييم بدون مراعاة ديناميكيات السلطة المحلّية، قد يتمّ تجاهل آراء واحتياجات المجموعات المهمّشة، على غرار النازحين أو الشباب. في هذه الحالة، يتجلّى خطر أن يصبح رأي المجموعات الأقوى هو "رأي المجتمع المحلّي بأسره". لذلك، يجب النظر في إجراء تقييمات منفصلة مع المجموعات المهمّشة إذا اتّضح هذا التخوّف.

نادرًا ما تتّصف العملية بالمثالية. في الحقيقة، يختلف مستوى المشاركة وشكلها بحسب السياق ويعتمدان على ما هو مُتاح ومناسب محلّيًا. كما أنّ العوائق الثقافية والعملية قد تُعرقِل أحيانًا المشاركة التامّة لجميع أعضاء المجتمع المحلّي.

صعوبات استخدام نهج الرصد والتقييم التشاركيَّين في أماكن النزاع

- إن الخوف أو الأعراف الثقافية قد يمنعان الناس من التكلّم أو تشارُك المعلومات الحسّاسة.
- من المرجّح عدم وجود بيانات مؤكَّدة حول الأمور الملموسة، مثل الإحصاءات حول الجرائم، ممّا يصّعب عملية رصد التغييرات.
- بالمقابل، لعلّه باستطاعتكم مشاهدة التغييرات إلا أنّه من الصعب نسبها إلى أنشطتكم، لا سيّما عندما يتغيّر السياق والجهات الفاعلة باستمرار.
- إن بعض التقييمات تخلط بين المعطيات الكمية والمعطيات النوعية. على سبيل المثال، لا يمكن الاعتبار بأنَّ "حضور المزيد من النساء اجتماعات مجموعات العمل المعنيّة بالسلامة المجتمعية" هو مقياسٌ حقيقي لمعرفة ما إذا ساهمت مبادرات السلامة المجتمعية في "تعزيز المشاركة المفيدة للمرأة" سواء في الاجتماعات أو في المجتمع.
- قد تبرُز الشكوك بين المجموعات المستبعدة والأفراد المستبعدين حول أسباب الاجتماع.

الفصل الثالث

٢. العيش وسط المجموعات المسلّحة

لا تسمح الإصلاحات التقنية والمؤسّسية وحدها بتعزيز شعور الأفراد بالسلامة، حتّى في المناطق التي تنعم بالاستقرار، إذ يعتمد هذا الأمر في نهاية المطاف على تحويل العلاقات والسلوكيات التي تولّد انعدام الأمن.

ويتطلّب ذلك في الحالات المُثلى إنشاء شراكات عمل بين المجتمع والجهات الأمنية – بما في ذلك المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة[٣٤] ، وتلك التابعة للدولة، حيثما كان ذلك مناسبًا.

غير أنّ تشكيل هذه الشراكات في أماكن النزاع محفوفٌ بالمخاطر. فغالبًا ما تتّسم العلاقة بين الجهات الأمنية والمجتمع المحلّي بالتنافُر. هذا وقد تتنوّع المجموعات المسلّحة الموجودة على الأرض، بحيث قد تشمل مقاتلين من المجتمع المحلّي نفسه، ومن مناطق مختلفة من البلاد، فضلًا عن مقاتلين أجانب أو أعضاء في القوّات التابعة للدولة. من هنا، يصعُب الاتّفاق على تعريفٍ لمفهوم "الأمن"، ناهيك عن أساليب تحسينه أو المجالات ذات الأولوية التي ينبغي العمل عليها. حتّى أنّ المجتمعات المحلّية قد تعتبر أنّ سلوك بعض الجهات الأمنية، سواء كانت تابعة للدولة أم لا، هو السبب الرئيسي لما تشهده من غيابٍ للأمن والاستقرار.

هذا وقد يكون خطر الانخراط مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة في بعض الحالات مرتفعًا للغاية. وعليه، يمكن لأعضاء المجتمع المحلّي أن يتّفقوا على خطوط حمراء لا يريدون تجاوزها، بما فيها المخاطر التي تهدّد السلامة الشخصية، والخلافات السياسية، والمواقف الإيديولوجية، أو أي اعتبارات أخرى يرونها غير مقبولة. بالتالي، إذا كانت إحدى المجموعات المذكورة تتصرّف بطريقةٍ خارجة عن هذه الحدود، يمكن للمجتمع المحلّي أن يختار عدم الانخراط معها – ولا بأس بذلك. ولقد سبق وتمّ اختبار حالة مماثلة في الجزائر (انظر الإطار أدناه).

لكن، من غير المرجّح أن يكون هذا القرار نهائيًا. فعلاقة المجتمع المحلّي بالمجموعات المذكورة ستتغيّر مع مرور الوقت، بحيث ستُتاح فرصٌ لتعزيز السلامة في المجتمع المحلّي، أو ستنشأ التحدّيات.

كذلك، كلّما مرّ وقتٌ أطول على وجود المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة في منطقةٍ ما، كلّما زاد احتمال انخراطها في حواراتٍ أكثر أهميّة. فالوقتُ كفيلٌ بتلطيف الأجواء.

المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة

يُستخدم مصطلح "المجموعة المسلّحة غير التابعة للدولة" للدلالة على جهةٍ مسلّحة لا تشكّل جزءًا من الجهاز الحكومي للدولة. ويغطّي هذا المصطلح مجموعةً واسعة من الجهات، بدءًا بالعصابات الإجرامية وصولاً إلى المتمرّدين المسلّحين أو المجموعات شبه العسكرية التي تتلقّى الدعم من الدولة. ويُعتبر من الشائع أن تتمتّع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة بديناميكيات عسكرية وإجرامية. كما تختلف هذه المجموعات في أهدافها واستراتيجياتها وقدراتها وقواعدها الاجتماعية. وفي حين تكون هذه المجموعات بمعظمها محليّةً، تملك بعض المجموعات الأخرى، على غرار تنظيم الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية، مطامح وشبكات محليّة وعابرة للأوطان على حد سواء، ما يتعارض مع التعريفات المنسوبة إليها.

يتجنّب هذا الدليل صراحةً استخدام مصطلحَي "إرهابي" و"متطرّف"، كونهما مسيَّسَين وغير موضوعيَّين ويمكن استغلالهما لإلقاء اللوم على المجموعات المعارضة للحكومة وإقصائها.

ويساهم هذا الأسلوب في تشويه سمعة مجموعة معيّنة بحُجّة استخدامها للعنف من دون تطوير فهم ناقد لدوافعها وسلوكياتها.

المصدر: ستانيلاند ب.، (٢٠١٤)، Networks of Rebellion، منشورات جامعة كورنيل

[٣٤] تُعرّف المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة كذلك بـ"الجهات المسلّحة غير التابعة للدولة".

دراسة حالة

اتّخاذ القرار بعدم الانخراط مع الجماعة الإسلامية المسلّحة في الجزائر

إذا لم يكن المجتمع المحلّي يعترف بشرعية مجموعةٍ مسلّحة غير تابعة للدولة، فقد يدفع ذلك هذه المجموعة إلى اعتماد أسلوب الإكراه للحفاظ على سيطرتها. ولقد أبدت الجماعة الإسلامية المسلّحة في الجزائر بوضوح عن عدم اهتمامها بالمفاوضات، كما أنّها لم تحترم المخاوف الأمنية للمجتمع المحلّي.

تأسست الجماعة الإسلامية المسلحة في العام ١٩٩٣، نتيجة انقساماتٍ داخلية ضمن الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وتمثّل موقف الجماعة الإسلامية المسلّحة حينها بمعارضة الدولة ومن ثمّ السيطرة عليها بالقوّة. وعليه، لطالما كان العنف جزءًا رئيسيًا وواضحًا من استراتيجية الجماعة. وكانت الجماعة تنظر إلى أيّ شخصٍ يرفض الانضمام إليها على أنّه مرتدّ يجوز القضاء عليه "لتطهير الأرض من المنافين للدين".

وشكّلَ العنف العشوائي الذي مارسته الجماعة الإسلامية المسلّحة سببَ سقوطها. فقد حالَ ذلك دون بناء الجماعة لشرعيتها أو لأيّ ثوابت اجتماعية مهمّة. فنظرًا لطموح الجماعة بإنشاء دولة إسلامية قائمة على قوانين الشريعة المتشدّدة، فشلت في مدّ جذورٍ لها في المجتمع، واضطُرَّت بالتالي إلى تخريب عمليات السلام تحت راية "لا هدنة، لا حوار، ولا مصالحة". ودفعَ ذلك بالمجتمعات المحلّية إلى النفور منها، ما أجبرها في نهاية المطاف على التنازُل لصالح فصائل أخرى تحظى بدعم شعبي أكبر.

المصدر: خطيب س، (٢٠٠٦)، Spoiler Management During Algeria's Civil War، صحيفة ستانفورد للعلاقات الدولية. كيبيل، ج، (٢٠٠٢)، Jihad: The Trail of Political Islam، منشورات جامعة هارفرد

لذلك، أثناء التخطيط لمشاريع السلامة المجتمعية الرامية إلى تحسين شعور الناس بالأمن في مجتمعكم والسعي إلى تنفيذها، يعودُ الأمرُ لكم لناحية تحديد المخاطر الخارجة عن الحدود وتلك المعقولة التي يمكن تحمّلها. فقد تختارون في بعض الحالات عدم الانخراط، في حين قد تحول الظروف الأمنية أو قوانين الحظر في حالاتٍ أخرى دون قيامكم بذلك. من جهة أخرى، قد يتمثّل الخيار الوحيد المُتاح أمامكم باعتماد استراتيجية البقاء القصيرة الأمد والعمل مع أيّ جهةٍ كان. ولكن، في حال اضطررتم للقيام بذلك، احرصوا على تحديث تحليلات النزاعات والوثوق بها، والتصرّف على هذا الأساس[٣٥]. إليكم، في القسم التالي، بعض المناقشات القصيرة حول عدد من المخاطر الشائعة المرتبطة بالعمل مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة التي قد تكون مفيدةً لكم. أمّا القسم الذي يليه فيتناول بعض الفرص الشائعة التي تنتج عن العمل مع هذه الجماعات. وتجدر الإشارة إلى وجود مخاطر وفرص عديدة أخرى غير تلك المذكورة أدناه:

أ) مخاطر الانخراط مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة

إضفاء الصفة الشرعية على المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة

عندما ينخرط المجتمع في نقاشٍ مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة حول الأمن المحلّي، قد يُنذِر ذلك بخطر إعطاء هذه المجموعات صفةً شرعية، ما يمنحها ضمنيًا ما يشبه سلطة الدولة على منطقة معيّنة[٣٦]. وبما أنَّ بعض هذه المجموعات ارتكبت أعمال عنف ضد المدنيين، يعتبر البعض أنّهم لا يستحقون هذا التعاون.

كما ينفصل العمل المجتمعي عن التوقّعات الدولية وخطط بناء السلام، ويُعطي صفةً شرعية للمجموعات "الخاطئة" فيصعُب بعد ذلك إقصاؤها عن عملية السلام. لذلك، نادرًا ما تشجّع الجهات المانحة والمنظّمات غير الحكومية الدولية هذا النوع من التعاون.

إعطاء انطباع يوحي بـ"تأييد" العنف

قد يؤدّي الاعتراف بسلطة مجموعة مسلّحة غير تابعة للدولة إلى إعطاء انطباع يوحي بتأييد العنف، ما قد يدفع المجموعات المسلّحة الأخرى إلى الاعتقاد بأنَّ استمرار العنف أو تصاعده سيؤدّي حتمًا إلى الاعتراف بها أيضًا، مُعزِّزين بذلك التفكير السائد بأنَّ العنف "ينجح"، ومن المحتمل أن يشجّع ذلك على استخدام العنف في أماكن أخرى[٣٧]. يتجلّى ذلك بصورة خاصّة في نهاية النزاع حيث غالبًا ما تلجأ المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة إلى العنف للتأكيد على مكانتها وضمان مقعد لها خلال محادثات السلام.

[٣٥] Neumann P, (2007), Negotiating with Terrorists, Foreign Affairs
[٣٦] Tull D. M, & Mehler A, (2005), The hidden costs of power-sharing: Reproducing insurgent violence in Africa, African Affairs
[٣٧] Tull D. M, & Mehler A, (2005) The hidden costs of power-sharing: Reproducing insurgent violence in Africa, African Affairs

المخاطر المتعلّقة بالسلامة الشخصية

التقرّب من المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة قد يُعرِّضُكم ومجتمعكم للخطر. إذ قد تكون هذه المجموعات نفسها عنيفة أو غير جديرة بالثقة، كما أنَّ ارتباطكم بها قد يجعلكم مثلاً هدفًا لخصوم هذه المجموعات.

وبحسب المجموعة وطبيعة علاقتكم بها، قد تعرّضكم العلاقات الوثيقة للقواعد الجندرية والدينية التي تتعارض مع معتقداتكم الشخصية والتي تهدّد بعض أعضاء مجتمعكم. وإذا كانت المجموعة المسلّحة غير التابعة للدولة أصولية بشكل خاص حول هذه المسائل، فقد تمارس ضغطًا هائلاً لحثّ الآخرين على الامتثال لمعتقداتها.

من الصعب تقييم ما إذا كانت مجموعة مسلّحة غير تابعة للدولة آمنة وتُعتبَر شريكًا أساسيًا. إلا أنَّ هذا الجدول يوضِح بعض المؤشّرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عندما تفكّرون في الانخراط مع جماعة مسلّحة. المؤشّرات الإيجابية مذكورة إلى اليسار، وتلك السلبية مذكورة إلى اليمين. ومن غير المرجّح أن تقع مجموعة مسلّحة بشكل كامل في أحد الجانبَين، إذ قد تندرج بعض عناصر المجموعة المسلّحة في جانبَين مختلفَين. استخدموا قدرتكم على تحليل النزاع والشبكات وتقديركم لتحديد إذا كان الوقت مناسبا وضعوا سلامتكم نصب أعينكم.

المؤشرات الإيجابية	المؤشرات السلبية
السلطة السياسية ≣ تتمتع حاليًا أو في السابق بسلطة سياسية ≣ تحترم سيادة القانون، وتقدّم الخدمات ≣ تتمتّع بمؤسّسات أو أجندات أو مرشّحين سياسيين	**السلطة السياسية** ≣ لا تحترم سيادة القانون والانتخابات ≣ الاغتيالات السياسية ≣ لا تتقبّل الاختلافات والتغيير
الإقليم ≣ تسيطر على إقليم معيَّن منذ فترة زمنية ≣ تفرض أنظمة على هذا الإقليم ≣ تسمح بحرّية التنقّل	**الإقليم** ≣ ترتكب التطهير العرقي ≣ لا تستولي على إقليمٍ معيّن أو لا تُسيطِر عليه
الدعم الاجتماعي والاقتصادي ≣ تتمتّع بدعم أنصارها ≣ تعتبر أن حلّ النزاع فرصة لتستفيد منطقتها وأنصارها اقتصاديًا	**الدعم الاجتماعي والاقتصادي** ≣ تنعزل عن المجتمع الأوسع ≣ تكسب ربحًا مهمًا من اقتصاد الحرب
استخدام القوة العسكرية ≣ تمتلك القوة دون استخدامها تلقائيًا ≣ تحترم القانون الإنساني وتعامل المدنيين بشكل سليم ≣ تضبط جنودها	**استخدام القوة العسكرية** ≣ ضحايا مدنيون عشوائيون وكثيرون ≣ لا تتمتّع بسلطة وسيطرة فعّالة أو هذه السيطرة قليلة ≣ لا تضبط جنودها ≣ تستخدم جنودها لاستمرار الأنشطة غير القانونية

[٣٨]

انتهاك قوانين الحظر

يُجمِع لحسن الحظّ الاختصاصيون والجهات المانحة على أنَّ سلامة الأفراد المباشرة مهمّة ويمكن تحقيقُها من خلال تحسين نوعية مقدّم(ي) الأمن المحلّيين. ولكن، عندما يكون مقدّم الأمن مجموعة مسلّحة غير تابعة للدولة، يصبح الانخراط معها أمرًا غير وارد[٣٩]. ويبرُز ذلك جليًا من خلال تزايُد أنظمة الحظر التي تدرج بعض المجموعات على القوائم السوداء وتمنع المانحين قانونيًا من التعامل معهم. وبذلك، تمنع جهود الأطراف الثالثة للتعاون مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة في مجال محادثات السلام أو حتّى في النقاشات حول هواجس السلامة المحلّية[٤٠]. لذلك، فإنَّ التعاون مع هذه المجموعات قد يعرّضكم لخطر خسارة تمويل المانحين أو حرمان أنفسكم من الحصول عليه في المستقبل. وقد تتعرّضون أيضًا لتبعاتٍ قانونية مع أنّ فُرص حصول ذلك ضئيلة.

[٣٨] Williams S, & Ricigliano R, (2006), "Understanding Armed Groups," *Accord* 16, Choosing to Engage Armed Groups, Conciliation Resources, p.27

[٣٩] Neumann P, (2007), Negotiating with Terrorists, Foreign Affairs

[٤٠] Haspeslagh S, (2013), Listing terrorists: the impact of proscription on third-party efforts to engage armed groups in peace processes, Conciliation Resources. See also Wils O, & Dudouet V, (2010), Peace Mediation and Listed Terrorist Organizations: Challenges for Peacebuilding, Berghof Foundation

ب) الفرص التي تنتج عن الانخراط مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة

يدافع البعض عن الانخراط مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة وهم واعون للمخاطر الناجمة عن ذلك[٤١]، وذلك لأنّ الانخراط معهم يترافق مع فرص هامة لتحسين السلامة المجتمعية. ففي بعض الأحيان، تفوق الفرص المخاطر[٤٢]. تُناقَش هذه الفرص أدناه.

تجنّب المُفسِدين والمُخرِّبين

لإقصاء المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة أن يشجّع التصرّفات الإفسادية، بيد أن التحاوُر مع هذه المجموعات يطلق عملية تحوُّلِها من عناصر مُفسِدة إلى عناصر مُساهِمة في الحلّ[٤٣]. ولعلّ ذلك يُسرِّع إنهاء العنف وتحسين سلامة الأفراد. وعليكم أن تقرّروا كمجموعة مجتمعية الطريق الواجب انتهاجه. يشمل ذلك إجراء نقاشات دقيقة حول الأمور التالية:

- تقييم إمكانية الانخراط
- تصميم استراتيجية للانخراط
- فتح قنوات للتواصل وتسهيل الاجتماعات الأوّلية للأفراد الممثّلين
- تعزيز الالتزام بالأمن المحلّي
- حماية العملية من تأثيرات العنف [٤٤]

تحفيز المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة على حماية المدنيين

إذا عملت المجموعات المعنيّة بالسلامة المجتمعية على الانخراط مع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة بشكلٍ جيّد وبعناية، ستساعد في الحدّ من مستويات العنف والمطالبات اليومية التي تؤثّر على تجارب الأمن المحلّي على وجه الخصوص[٤٥]. ما قد يحفّز المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة على المشاركة بالحوار السياسي الأوسع[٤٦]. وشهدنا بالفعل في سيراليون أنَّ أعمال المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة قد تتغيّر بفضل العلاقات الفعّالة والمبنية على الثقة مع المجتمعات، وخاصةً عندما يتشاركون الروابط الأسرية أو العشائرية أو القبلية أو الطبقية[٤٧]. وفي هذه الحالات، قد تشجّع المجتمعات المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة على اتباع التكتيكات التي تُخفِّف من ضغط الحالة (انظر الإطار أدناه حول "أساليب التحفيز"). فعلى سبيل المثال، قد تطلب منهم المجتمعات:

- سحب المقاتلين من منطقة معيّنة
- التقليل من الحواجز ونقاط التفتيش
- اعتماد بعض التغييرات الجديدة الرمزية، كالتغيرات بالزي أو ملبس المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة
- زيادة المشاركة الشعبية بشكل كبير في اتخاذ القرارات حول الأمن المحلّي
- السماح للمجتمعات أو الهيئات المستقلة (المنظّمات غير الحكومية والمنظّمات غير الحكومية الدولية على سبيل المثال) بمراقبة تصرّفات قوى الأمن
- الامتناع عن المبالغة بردود الفعل حيال بعض الأحداث العنيفة المستقلة من قبل المجتمع[٤٨]

---

[٤١] Haspeslagh S, & Yousef Z, In the midst of violence: local engagement with armed groups, Conciliation Resources, Accord, Insight 2: 2015
[٤٢] The Geneva Academy, (2011), Rules of Engagement: Protecting Civilians through Dialogue with Armed Non-State Actors
[٤٣] Shepherd B, (2010), The 'Spoiler' Concept, Conflict and Politics: who 'spoils' what, for whom? LSE, FCO
[٤٤] Quinney N, & Coyne H, (2011), Talking to Groups that use Terror
[٤٥] Mampilly Z, (2011), Rebel Rulers: Insurgent Governance and Civilian Life during War
[٤٦] Haspeslagh S, & Yousef Z, (2015), In the midst of violence: local engagement with armed groups, Conciliation Resources, Accord, Insight 2
[٤٧] Haspeslagh S, & Yousef Z, (2015), In the midst of violence: local engagement with armed groups, Conciliation Resources, Accord, Insight 2
[٤٨] مقتبس من: Quinney N, & Coyne H, (2011), Talking to Groups that use Terror

أساليب تحفيز المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة على التفكير بأعمالهم والانخراط الإيجابي مع المجتمع

الطلب من المجموعة المسلّحة غير التابعة للدولة التعبير عن مصالحها وموقفها: قد تساعد هذه الوسيلة المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة على ملاحظة عدم الاتّساق بين أهدافهم وتصرّفاتهم. وقد تسنح المجال أمام أفكار بديلة لتحقيق مصالحهم.

تنظيم ورش العمل المحلية: في ورش العمل، يمكن للمجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة اكتساب المهارات والخبرات الضرورية لضمان نجاح المفاوضات. وتُعَدّ ورش العمل أيضًا بمثابة سياق غير رسمي، ما يسمح للمشاركين بالاختلاط دون توتّر.

توفير الأمثلة من نزاعات أخرى: توفير الأمثلة من سياقات شبيهة قد يساعد المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة على الاعتراف بأنَّ الحلول غير العنيفة ممكنة.

العصف الذهني: من دون الالتزام بحلّ ثابت، يسمح العصف الذهني للمجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة بتخيُّل طرق جديدة للعمل والخروج بسلام من موقفٍ ما.

شمل مناصرين من خلفيات أوسع: ما يسمح للمجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة بفهم التكلفة الإنسانية لاستمرار العنف.

دعوة شخص ذو سلطة معنوية: من المرجّح أن تتقبّل المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة التنازلات بعد دعوة لصحوة الضمير من قبل شخص ذي سلطة معنوية (قائد روحي، شيخ، الخ).

المصدر: لستنبرغر ب. (٢٠١٢)، A Time to Fight, and a Time to Talk? Negotiability of Armed Groups، ورقة العمل الأولى، Swisspeace

[٤٩]

حلولٌ أسرع للنزاعات

على الأرجح ألّا ترتقي التصرّفات الصادرة عن جميع الأطراف في أماكن النزاع إلى حقوق الإنسان الدولية ومعايير الحماية. إذ قد ترتكب الدول الجرائم ضد شعبها بوتيرة موازية لمخالفات المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة. وهذا أمر لا يمكن التغاضي عنه. لكن، يبدو أنَّ إيقاف وتيرة العنف هذه مرجّحٌ عندما تنخرط مختلف أطراف النزاع مع بعضها البعض (وإلى حدٍّ ما تعترف بشرعية بعضها البعض). ويمكن للمجتمعات أن تُساعِد في تسريع هذه العملية.

تتفاوت الآراء في هذا المجال. إذ يدّعي البعض أنّه لا يجوز توجيه الكلام للمجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة من باب المبدأ. ولكن، يتجاهل هذا الرأي المحن التي تواجهها المجتمعات حيث تعيش مع المجموعات المسلّحة، بالإضافة إلى أنّه يرتكز إلى افتراضات خاطئة بأنَّ النصر العسكري ممكن. والتاريخ الحديث في كلّ من ليبيا والعراق وأفغانستان وغيرها يعكس ذلك. فـ٧٪ فقط من المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة التي انحلّت بين عامي ١٩٦٨ و٢٠٠٨ قامت بهذا بسبب الهزيمة، بينما ٤٣٪ منها قامت بهذه الخطوة للامتثال للتسويات السياسية. [٥٠]

غالبًا ما تبدأ الاتّفاقيات المُتفاوض عليها بخطاباتٍ ذات طابع محلّي محض. ولقد برهنت أنَّها مقاربة فعّالة لتحسين السلامة وبناء السلام بشكلٍ أسرع وأقلّ كلفة وأقل دمارًا من استخدام القوّة[٥١]. وتشير الأدلّة إلى أنَّ قادة المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة غالبًا ما يكونون "قادرين على التفكير بعقلانية وعلى التنازل"، كما لديهم مصلحة كبيرة (ونتيجةً لذلك نفوذ) في اختبار الناس للأمن في المستقبل القريب. لذا، فإنَّ إقصاءهم قد يؤدّي إلى مطالبات جديدة عوضًا عن حل تلك القائمة. [٥٢]

[٤٩] تجدر الإشارة إلى أنَّ مضمون هذا الإطار ينطبق على المجموعات المسلّحة التابعة للدولة تمامًا كما ينطبق على المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة

[٥٠] Jones & Libicki, (2008) How terrorist groups end: Lessons for countering al Qa'ida, p. 19

[٥١] Crouch J, & Carr A, (2018), Lessons and Learning from Historical Peace Processes: A Literature Review

[٥٢] Richardson L, (2007), What Terrorists Want: Understanding the Enemy, Containing the Threat

الفصل الرابع

٣. الخاتمة

عسى أن يكون قد قدّم لكم هذا الدليل أفكارًا حول كيفية العمل نحو تحسين سلامة الأشخاص المباشرة وعلى المدى الطويل في أماكن النزاع.
كما ذُكِر في البداية، لا يُعتبر نقل الخبرات مباشرةً من سياق إلى آخر ممكنًا. إلّا أنَّ بعض الخبرات والمواضيع تتردّد بانتظام، مشيرةً إلى أنّها قد تحمل قدرة توضيحية أكثر من غيرها. ويظهر أحد الأمثلة على ذلك في المدّة التي تتطلّبها التغيّرات الشاملة لكي تتجلّى. تعاني جميع السياقات من انتكاساتٍ خاصّة، ما يجعل سياقكم أيضًا عرضةً لذلك. ومن غير المرجّح أن تنجح خططكم من المحاولة الأولى.
مع إبقاء ذلك في الحسبان، عسى أن يكون قد شكّل الدليل بالمقام الأوَّل درسًا في القوّة الكامنة خلف الإصرار المُلطَّف. فالمجتمعات المحلّية باقية، وكلُّ فشلٍ هو فرصة لاختبار الأفكار والمقاربات، وبذلك التعلّم وتحقيق التقدّم المستمر، ما يجعل هذه العملية مستمرَّةً إلى ما لا نهاية. فدائمًا ما ستُتاح فرصة تعزيز أمن الأشخاص وغالبًا ما ستحتاج النزاعات إلى مَن يديرها. وعليه، لا تعتبروا أيَّ فشلٍ أولّي على أنّه لا عودة عنه، بل على أنّه جزء ضروري من النضال اللامتناهي نحو السلام.
في أماكن النزاع، عليكم أن تفهموا السياق جيّدًا لمعرفة متى تتحرّكون ومتى تتراجعون. إذ يعتمد الأمن إلى حدٍّ كبير على التوقيت. فقد تستمرّ الجهود دون أن تثمر نجاحات كبيرة أو خروقات مذهلة. ولكن، قد يتغيّر كلّ ذلك بلحظة، بفِعل عوامل خارجة عن سيطرتكم المحلّية. لذا، تقبّلوا أنَّ عمل المجتمعات أو مجموعات المجتمع المدني محدودٌ في أماكن النزاع. ولكن، افتخِروا لمعرفة أنَّ أيَّ عملٍ تقومون به يُحسِّن من سلامة الأشخاص ويسوق العملية نحو نهج سلام أكثر استدامةً.

مع خالص التمنيات بالتوفيق.

الملحق

أدواتٌ إضافية لتحليل النزاعات

تعليماتٌ مفصّلة حول كيفية استخدام شجرة المشاكل لتحديد المسائل وترتيبها بحسب الأولوية:

١. ارسموا صورةً لشجرةٍ مع جذورها وجذعها وأغصانها – على ورقةٍ كبيرة أو على اللوح القلّاب.
٢. وزّعوا على المشاركينً بعض الأوراق اللاصقة واطلبوا منهم كتابة كلمة أو اثنتين، أو رسم صورة أو رمز، يشير إلى العوامل المهمّة المرتبطة بتجاربهم الشخصية حول السلامة.
٣. ادعوا المشاركين إلى لصق الأوراق على الشجرة:
   - على الجذور، إذا كانوا يعتبرون هذا العامل سببًا جذريًا لانعدام الأمن.
   - على الجذع، إذا كانوا يرون أنَّ هذا العامل هو مشكلة رئيسية.
   - على الأغصان، إذا كانوا يعتبرونه ناتجًا عن انعدام الأمن.
٤. يتولّى أحد الأشخاص تيسير النقاش حول المكان الذي يجب أن يوضَع فيه كلُّ عاملٍ من العوامل. ما من إجاباتٍ صحيحة أو خاطئة في هذه الحالة. يعتمد اختيار المشاركين لمكان لصق العوامل على تفضيلهم الشخصي، كونه سيختلف بين سياقٍ وآخر وسيتغيّر مع الوقت. لكن، حاولوا كمجموعة الاتّفاق على لمحة سريعة عن التحدّيات الأمنية من وجهة نظركم.
٥. ناقشوا الروابط التي تجمع الأسباب الجذرية بالمشاكل وتأثيراتها، فضلًا عن كيفية معالجتها[٥٣].

أَرَدْنا كذلك عرض **بعض الأسئلة المقترحة التي يمكن استخدامها في تحليل النزاعات**. تنقسم هذه الأسئلة إلى عدّة فئات من شأنها أن تُساعِدَكم على توجيه عملكم الرامي إلى تعزيز السلامة المجتمعية بأقصى قدرٍ ممكنٍ من الدقّة.

اللمحة العامة: ما هو السياق الذي يحدّد النزاع؟

١. هل ثمّة تاريخٌ للنزاعات؟ (مثلًا: متى وقعت هذه النزاعات؟ ما كان عدد الضحايا والنازحين؟ من استهدف هذا النزاع؟ ما كانت وسائل العنف المستخدمة؟ أين دار النزاع؟)
٢. ما هي المؤسّسات والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي أدّت دورًا في نشوء هذا النزاع؟ (مثلًا: الانتخابات، عمليّات الإصلاح، النمو الاقتصادي، انعدام المساواة، التوظيف، المجموعات والمكوّنات الاجتماعية، التركيبة السكانية، استغلال الموارد)

[٥٣] Conflict Analysis Tool، (٢٠٠٥)، CSS، http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Conflict-Analysis-Tools.pdf

الجهات الفاعلة: ما هي الجهات التي أثّرت في النزاع؟

١. من هي الجهات الفاعلة الرئيسية في النزاع؟ (مثلًا: الجيش ورؤساء وقادة المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة والمجموعات الإجرامية)
٢. ما كانت مصالح هذه الجهات ومخاوفها وأهدافها وآمالها وتخوّفاتها واستراتيجياتها ومواقفها وتفضيلاتها ورؤاها العالمية وتوقّعاتها ودوافعها؟ (مثلًا: الحكم الذاتي، انعدام المساواة بين المجموعات ("انعدام المساواة الأفقي")، السلطة السياسية، الأسباب القومية الإثنية، الإصلاحات)
٣. بما تمثّلت سطلة هذه الجهات؟ وكيف مارست هذه الأخيرة سلطتها؟ ما هي الموارد التي كانت في متناولها؟ أو الدعم الذي حظيت به؟ هل كانت من المجموعات المستضعفة؟ (مثلًا: الشرعية المحلّية لهذه الجهات عن طريق توفير الأمن، سلطتها على المؤسّسات العدلية الفاسدة، امتلاك هذه الجهات للأسلحة وقدرتها على إحداث الضرر في البنى التحتية)
٤. ما كانت دوافع هذه الجهات وروادعها في النزاع وعملية السلام؟ (مثلًا: استفادتها من اقتصاد الحرب أو تكبّدها الخسارات نتيجة لها، وتعزيز السمعة والانتقام للمظالم التاريخية)
٥. ما مدى قدرة هذه الجهات على التأثير في سياق النزاع؟
٦. ما هي العوامل التي اعتُبرت من العناصر المخرّبة؟ ما الذي كان يقسّم الشعب؟ من كان يتولّى دفّة القيادة وكيف كان يمارس قيادته؟ (مثلًا: المستفيدون من النزاع اقتصاديًا، المجموعات الإجرامية، قادة المعارضة)
٧. ما العناصر التي كانت تُعتبر قادرةً على بناء السلام؟ هل كانت هناك جماعات تدعو إلى وقف العنف؟ ما الذي كان يربط الأشخاص عبر خطوط النزاع؟ كيف أبدى الناس عن تعاونهم؟ من مارس القيادة من أجل السلام وكيف؟ (مثلًا: المجتمع المدني، السلطات الدينية، آليات العدالة المحلّية)
٨. ما هي العلاقات التي جمعت بين مختلف الأطراف؟ ما هي التوجهات؟ ما كان التوازن الاستراتيجي السائد بين الجهات (من "الرابح")؟ (مثلًا: علاقات قائمة على النزاع أم التعاون)

الأسباب: ما الذي سبّب النزاع؟

١. ما هي الأسباب الهيكلية لنشوب النزاع؟ (مثلًا: التوزيع غير المتساوي للأراضي، الإقصاء السياسي، ضعف الحوكمة، الإفلات من العقاب، ضعف سلطة الدولة)
٢. ما هي الأسباب المباشرة لنشوب النزاع؟ (مثلًا: إنتشار السلاح، الشبكات الإجرامية غير المشروعة، بروز الجهات المسلّحة غير التابعة للدولة والمدافعة عن نفسها، امتداد النزاع من البلدان المجاورة، اكتشاف الموارد الطبيعية)

الديناميكيات: ما هي الديناميكيات/التوجّهات الحالية للنزاع؟

١. ما هي التوجّهات الحالية للنزاع؟ ما هي التغيّرات التي طرأت على السلوكيات حديثًا؟ (مثلًا: زيادة أعمال النزاع مقابل انخفاض عدد القتلى؛ اشتداد العنف السياسي على مشارف الانتخابات المحلّية؛ زيادة الإنفاق على الدفع؛ بدء المجموعات شبه العسكرية بالترشّح للانتخابات المحلّية)
٢. ما هي العوامل المرتبطة بشكل النزاع والجهات الفاعلة فيه وأسبابه التي تعزّز أو تلغي بعضها البعض؟ ما هي العوامل التي تحقّق توازنًا في العوامل الأخرى أو تحدّ منها؟ (مثلًا: قد يزيد انعدام المساواة الأفقي السياسي والاقتصادي من احتمال نشوب النزاع؛ كما قد يساهم عدم التأكّد من هوية خَلَف الرئيس في نشوء انقسامات بين الأحزاب؛ في حين يزيد تخصيص الأموال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من انتشار الأسلحة الصغيرة)
٣. ما هي العوامل التي تطلق شرارة النزاع؟ (مثلًا: الانتخابات، الصدمات الاقتصادية والبيئية، الانهيار الاقتصادي، عمليات الاغتيال، الانقلاب العسكري، ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فضائح الفساد)
٤. ما هي السيناريوهات التي يمكن تطويرها؟ (مثلًا: السيناريو الأفضل: توقيع اتفاق سلام بشكل سريع وتنفيذ أطراف النزاع لوقف إطلاق النار؛ وفي أسوأ الحالات: يقوم السياسيون المحلّيون بتعبئة المجموعات الإثنية في مطلع الانتخابات وترتفع وتيرة العنف السياسي وأعمال الشغب في أماكن التقاء المجموعات)[٥٤].

القوانين الدولية الإنسانية

في ما يلي مجموعةٌ من القوانين الدولية الإنسانية الخاصّة بالمجموعات المسلّحة في النزاعات الداخلية. تنطبق هذه القوانين على أغلب النزاعات التي تنشب في أماكن النزاع[٥٥]. وقد أُضيفَت هذه القوانين كمرجع يمكنكم الاعتماد عليه لفهم الحماية التي يحقّ لكم الحصول عليها، والأعمال غير الشرعية التي قد ترتكبها أطراف النزاع. لكنَّ الاستفادة من هذه القوانين ومساءلة الجهات المعنية هو أمرٌ بالغُ الصعوبة في أماكن النزاع. ومع ذلك، توفّر هذه القواعد إطارًا للمحادثات وفرصةً لتعزيز التفاهم بين المجموعات والمجتمعات المحلّية.

---

[٥٤] Herbert S, (2017), Conflict Analysis Topic Guide, GSDRC
[٥٥] Henckaerts J-M, & Doswald-Beck, L, (2005), Customary International Humanitarian Law Volume I: Rules, ICRC

مبدأ التمييز

التمييز بين المدنيين والمقاتلين والأهداف العسكرية

القاعدة ١: يميّز أطراف النزاع في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين. وتوجّه الهجمات إلى المقاتلين فحسب، ولا يجوز أن توجّه إلى المدنيين.

القاعدة ٢: تحظّر أعمال العنف أو التهديد بأعمال العنف التي تستهدف بصورةٍ رئيسية بثّ الذعر بين السكان المدنيين.

القاعدة ٥: المدنيون أشخاص لا ينتمون إلى القوات المسلّحة. ويشمل مصطلح "السكان المدنيون" جميع الأشخاص المدنيين.

القاعدة ٧: يميّز أطراف النزاع في جميع الأوقات بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. ولا توجّه الهجمات إلّا إلى الأهداف العسكرية فحسب. ولا يجوز أن توجّه إلى الأعيان المدنية.

الهجمات العشوائية

القاعدة ١١: تحظّر الهجمات العشوائية.

القاعدة ١٢: الهجمات العشوائية هي:

(أ) التي لا توجّه إلى هدف عسكري محدّد؛

(ب) التي تستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدّد؛

(ج) التي تستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن تحديد آثارها على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني؛

وبالتالي، فإنّ من شأنها في كلّ حالةٍ كهذه أن تصيب أهدافًا عسكرية ومدنيين أو أعيانًا مدنية دون تمييز.

التناسب في الهجوم

القاعدة ١٤: يُحظّر الهجوم الذي قد يُتوقع منه أن يسبّب بصورةٍ عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصاباتٍ بينهم، أو أضرارًا بالأعيان المدنية أو مجموعةً من هذه الخسائر والأضرار، ويكون مفرطًا في تجاوز ما يُنتظر أن يسفر عنه من ميزةٍ عسكرية ملموسة ومباشرة.

الاحتياطات في الهجوم

القاعدة ١٥: يُتوخّى الحرص الدائم في إدارة العمليات العسكرية على تفادي إصابة السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية. وتُتّخذ جميع الاحتياطات العملية لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابتهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورةٍ عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحدّ الأدنى.

القاعدة ٢٠: يوجّه كل طرفٍ في النزاع إنذارًا مسبقًا ومجديًا في حالة الهجمات التي قد تمسّ السكان المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك.

الاحتياطات ضدّ آثار الهجمات

القاعدة ٢٢: يتّخذ أطراف النّزاع جميع الاحتياطيات الممكنة لحماية ما تحت سيطرتها من سكّان مدنيّين وأعيان مدنيّة ضدّ آثار الهجمات.

القاعدة ٢٣: يتجنّب كلّ طرفٍ في النّزاع، قدر المستطاع، وضع أهداف عسكريّة داخل المناطق المكتظّة بالسكّان أو قريبًا منها.

الأشخاص والأعيان المشمولة بحماية خاصة

أفراد الخدمات الطبّية والدينية والأعيان ذات الصّلة

القاعدة ٢٥: يجب في جميع الأحوال احترام وحماية أفراد الخدمات الطبّية القائمين بالمهام الطبّية دون غيرها.

القاعدة ٢٧: يجب في جميع الأحوال احترام وحماية أفراد الخدمات الدينيّة المخصّصين للمهام الدينيّة دون غيرها.

القاعدة ٢٩: يجب في جميع الأخوال احترام وحماية وسائط النقل الطبّي المخصّصة للنقل الطبّي دون سواه.

أفراد وأعيان الغوث الإنساني

القاعدة ٣١: يجب احترام وحماية أفراد الغوث الإنساني.

القاعدة ٣٢: يجب احترام وحماية الأعيان المُستخدَمة لعمليّات الغوث الإنساني.

الصحفيّون

القاعدة ٣٤: يجب احترام وحماية الصحفيّين المدنيّين العاملين في مهام مهنيّة في مناطق نزاع مسلّح ما داموا لا يقومون بدور مباشر في الأعمال العدائية.

المناطق المحميّة
القاعدة ٣٥: يُحظَر توجيه الهجوم إلى منطقة منشأة لإيواء الجرحى والمرضى والمدنيّين ووقايتهم من آثار الأعمال العدائيّة.
القاعدة ٣٧: يُحظَر توجيه الهجوم إلى الأماكن المجرّدة من وسائل الدّفاع.
القاعدة ٣٨: يحترم كلّ طرف في النّزاع الممتلكات الثقافية.

البيئة الطبيعيّة
القاعدة ٤٣: تنطبق المبادئ العامّة لإدارة الأعمال العدائيّة على البيئة الطبيعيّة.
أ. لا يجوز الهجوم على أيّ جزء من البيئة الطبيعيّة ما لم يكن هدفًا عسكريًا.
ب. يُحظَر تدمير أيّ جزء من البيئة الطبيعيّة إلا في الحالات التي تستلزمها الضرورة العسكريّة القهريّة.
القاعدة ٤٤: يجب إيلاء العناية التامّة أثناء استخدام أساليب ووسائل القتال لحماية البيئة الطبيعيّة والحفاظ عليها. وتُتّخَذ كلّ الاحتياطات الممكنة أثناء العمليّات العسكريّة لتجنّب الإضرار العارض للبيئة، وفي كلّ الأحوال، التقليل منه إلى أدنى حدّ.

أساليب مُحدّدة للحرب
رفض الإبقاء على الحياة
القاعدة ٤٦: يُحظَر الأمر بعدم إبقاء أحد على قيد الحياة، أو تهديد الخصم بذلك، أو إدارة الأعمال العدائية على هذا الأساس.
القاعدة ٤٧: يُحظَر الهجوم على الأشخاص المعروف بأنهم عاجزون عن القتال.

تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها
القاعدة ٥٠: يُحظَر تدمير ممتلكات الخصم أو الاستيلاء عليها، إلّا في الحالات التي تستلزمها الضرورة العسكريّة القهريّة.
القاعدة ٥٢: يُحظَر النهب.

التجويع والوصول إلى الغوث الإنساني
القاعدة ٥٣: يُحظَر تجويع السكّان المدنيّين كأسلوب من أساليب الحرب.
القاعدة ٥٤: تُحظَر مهاجمة الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكّان المدنيّين أو تدميرها أو نقلها أو تعطيلها.
القاعدة ٥٥: يسمح أطراف النزاع بمرور مواد الإغاثة الإنسانية للمدنيّين المُحتاجين إليها، وتسهّل مرورها بسرعة وبدون عرقلة؛ وتقدّم الإغاثة بدون أيّ تحيّز أو تمييز مجحف، مع احتفاظ الأطراف بحقّ مراقبتها.

التواصل مع الخصم
القاعدة ٦٦: يجوز للقادة أن يدخلوا في اتّصال غير عدائي من خلال أيّة وسيلة اتّصال. ويُبنى مثل هذا اللقاء على حُسن النيّة.

الأسلحة
مبادئ عامّة بشأن استخدام الأسلحة
القاعدة ٧١: يُحظَر استخدام الأسلحة العشوائية الطّابع.
القاعدة ٧٢: يُحظَر استخدام السم أو الأسلحة السامّة.
القاعدة ٧٣: يُحظَر استخدام الأسلحة البيولوجية.
القاعدة ٧٤: يُحظَر استخدام الأسلحة الكيميائية.
القاعدة ٨٢: يقوم طرف النّزاع الذي يستخدم الألغام الأرضيّة بتسجيل مواقعها، كلّما أمكن ذلك.
القاعدة ٨٣: عند انتهاء الأعمال العدائيّة الفعليّة، يجب على طرف النّزاع الذي استخدام ألغامًا أرضيّة إزالتها أو إبطال ضررها على المدنيّين أو تسهيل إزالتها.

معاملة المدنيّين والأشخاص العاجزين عن القتال

الضمانات الأساسيّة

القاعدة ٨٧: يُعامَل المدنيّون والأشخاص العاجزون عن القتال معاملة إنسانيّة.
القاعدة ٨٨: يُحظَر التمييز المجحف في تطبيق القانون الدولي الإنساني على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين أو المعتقد، أو الآراء السياسيّة أو غيرها من الآراء، أو الانتماء القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أيّ وضع آخر، أو على أيّ معايير أخرى مماثلة.
القاعدة ٨٩: القتل محظور.
القاعدة ٩٠: يُحظَر التعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على الكرامة الشخصيّة، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة.
القاعدة ٩١: العقوبات البدنيّة محظورة.
القاعدة ٩٢: يُحظَر التشويه والتجارب الطبّية أو العلميّة أو أيّ إجراء طبّي لا تقتضيه الحالة الصحّية للشخص المعني ولا يتّفق مع المعايير الطبّية المرعيّة.
القاعدة ٩٣: يُحظَر الاغتصاب وأيّ شكل من الأشكال الأخرى للعنف الجنسي.
القاعدة ٩٤: تُحظَر العبوديّة وتجارة العبيد بكلّ أشكالها.
القاعدة ٩٥: يُحظَر التشغيل القسري غير المدفوع الأجر أو الضّار.
القاعدة ٩٦: أخذ الرهائن محظور.
القاعدة ٩٧: يُحظَر استخدام الدروع البشريّة.
القاعدة ٩٨: الاختفاء القسري محظور.
القاعدة ٩٩: يُحظَر الحرمان التعسّفي من الحرّية.
القاعدة ١٠٠: لا يُدان أيّ شخص أو يصدر عليه حكم إلّا بمحاكمة عادلة تتوفّر فيها جميع الضمانات القضائيّة الأساسيّة.
القاعدة ١٠٣: العقوبات الجماعيّة محظورة.
القاعدة ١٠٥: تُحترَم الحياة العائليّة ما أمكن.

الموتى

القاعدة ١١٢: يتّخذ كلّ طرف في النّزاع، كلما سمحت الظروف، وبخاصّة بعد أيّ اشتباك، كلّ التدابير الممكنة، دون إبطاء، للبحث عن الموتى وجمعهم وإخلائهم دون أيّ تمييز مجحف.
القاعدة ١١٣: يتّخذ كلّ طرف في النّزاع كلّ الإجراءات الممكنة لمنع سلب الموتى. ويُحظَر تشويه جثث الموتى.
القاعدة ١١٥: تُعامَل جثث الموتى بطريقة تتّسم بالاحترام، وتُحترَم قبورهم وتُصان بشكل ملائم.
القاعدة ١١٦: يسجّل كلّ طرف في النّزاع جميع المعلومات المُتاحة، للتحقّق من هويّة الموتى، قبل تدبير أمر الجثث، ووضع علامات لأماكن القبور.

الأشخاص المحرومون من حرّيتهم

القاعدة ١١٨: يُزوَّد الأشخاص المحرومون من حرّيتهم بالقدر الكافي من الطعام والماء والملبس والمأوى والعناية.
القاعدة ١١٩: توضع النساء المحرومات من حرّيتهنّ في أماكن منفصلة عن الأماكن المخصّصة للرجال، وتُستثنى من ذلك الحالات الأُسَريّة التي تُعدّ لها أماكن إقامة كوحدات عائليّة، على أن تكون تحت الإشراف المباشر للنساء.
القاعدة ١٢٠: يوضَع الأطفال المحرومون من حرّيتهم في أماكن منفصلة عن الأماكن المخصّصة للراشدين، وتُستثنى من ذلك الحالات الأُسَريّة التي تُعدّ لها أماكن إقامة كوحدات عائليّة.
القاعدة ١٢١: يوضَع الأشخاص المحرومون من حرّيتهم في أماكن بعيدة عن منطقة القتال، وتؤمَّن لهم الرعاية والظروف الصحّية.
القاعدة ١٢٣: تُسجَّل التفاصيل الشخصيّة للمحرومين من حرّيتهم.
القاعدة ١٢٥: يُسمَح للأشخاص المحرومين من حرّيتهم بالمراسلة مع عائلاتهم، وتخضع المراسلات لشروط معقولة في ما يخصّ التواتر في الكتابة وحاجة السلطات للرقابة.
القاعدة ١٢٧: تُحترَم المعتقدات الشخصية والشعائر الدينية للأشخاص المحرومين من حرّيتهم.

النزوح والأشخاص النازحون

القاعدة ١٢٩: لا يأمر الأطراف في نزاع مسلّح غير دولي بنزوح السكان المدنيّين، كليًا أو جزئيًا، لأسباب تتعلّق بالنّزاع، إلا إذا اقتضى ذلك أمن المدنيّين المعنيّين أو لأسباب عسكريّة قهريّة.
القاعدة ١٣١: تُتّخَذ، في حالات النزوح، كلّ الإجراءات الممكنة ليتسنّى استقبال المدنيّين المعنيّين في ظروف مُرضية من حيث المأوى والشروط الصحّية والصحّة البدنيّة والأمان والتغذية وعدم تفريق أفراد العائلة الواحدة.
القاعدة ١٣٢: للأشخاص النازحين الحقّ في العودة الطوعية بأمان إلى ديارهم أو أماكن سكناهم المعتادة حالما تنتفي الأسباب التي أدّت إلى نزوحهم.

التنفيذ

الامتثال للقانون الدولي الإنساني

القاعدة ١٣٩: يجب على كلّ طرف في النّزاع أن يحترم القانون الدولي الإنساني وأن يكفل احترامه من قِبَل قوّاته المسلّحة والأشخاص والمجموعات الأخرى، الذين يعملون في الواقع بناءً على تعليماته، أو تحت إشرافه، أو سيطرته.
القاعدة ١٤٢: يجب على الدول والأطراف في النّزاع أن توفّر تعليم القانون الدولي الإنساني لقوّاتها المسلّحة.
القاعدة ١٤٣: يجب على الدول أن تشجّع تعليم القانون الدولي الإنساني للسكّان المدنيّين.

إنفاذ القانون الدولي الإنساني

القاعدة ١٤٤: يجب ألّا تشجّع الدول انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قِبَل أطراف النزاع المسلّح. ويجب أن تمارس نفوذها، إلى الحدّ الممكن، لوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني.
القاعدة ١٤٨: ليس لأطراف النّزاعات المسلّحة غير الدوليّة الحق في اللجوء إلى أعمال الاقتصاص الحربي. وتُحظَر أيّة أفعال أخرى مضادّة بحقّ الأشخاص الذين لا يقومون بدور مباشر أو الذين توقفوا عن القيام بدور مباشر في الأعمال العدائية.

المسؤوليّة الفرديّة

القاعدة ١٥١: الأفراد مسؤولون جزائيًا عن جرائم الحرب التي يرتكبونها.
القاعدة ١٥٢: القادة والأشخاص الآخرون الأرفع مقامًا مسؤولون جزائيًا عن جرائم الحرب التي تُرتكَب بناءً على أوامرهم.
القاعدة ١٥٣: القادة والأشخاص الآخرون الأرفع مقامًا مسؤولون جزائيًا عن جرائم الحرب التي يرتكبها مرؤوسوهم إذا عرفوا، أو كان بوسعهم معرفة، أنّ مرؤوسيهم على وشك أن يرتكبوا أو كانوا يقومون بارتكاب مثل هذه الجرائم ولم يتّخذوا كلّ التدابير اللازمة والمعقولة التي تخوّلها لهم سلطتهم لمنع ارتكابها أو لمعاقبة الأشخاص المسؤولين عنها إذا ارتُكبَت مثل هذه الجرائم.
القاعدة ١٥٤: على كلّ مقاتل واجب ألّا يطيع أمرًا من الواضح أنّه غير قانوني.
القاعدة ١٥٥: لا تعفي المرؤوس من المسؤولية الجزائية إطاعة أوامر عليا إذا عرف المرؤوس أنّ الفعل المأمور به كان غير قانوني، ان كان بوسعه أن يعرف ذلك بسبب الطبيعة غير القانونية الواضحة للفعل المأمور به.

قائمة المراجع

Anderlini S. N, (2006), Mainstreaming gender in conflict analysis: issues and recommendations, Social Development Papers, No. 33, Washington, DC: World Bank

Åström & Ljunggren, (2016), DDR and Community Based Integration, Folke Bernadotte Akademin

Bennett W, (2014), Community Security Handbook, Saferworld, London

Bennett, W, (2015), Everything can be tolerated – except injustice, Saferworld, London

Berghof (2008), Space for Peace: The work of the Berghof Foundation for Conflict Studies in Sri Lanka, 2001 - 2008

BRAC, (2013), Community Safety Pilot Project in Bangladesh

Byrne J, (2014), Reflections on the Northern Ireland experience: The lessons underpinning the normalisation of policing and security in a divided society, PSNI, Intercomm

Buvinic M, *et al* (2005), Emphasizing Prevention in Citizen Security, Inter-American Development Bank

Castillo Diaz P, & Tordjman S (Eds.), (2012), Women's Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence, United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

Colletta N & Cullen M, (2000), The nexus between violent capital, social conflict and social cohesion: case studies from Cambodia and Rwanda, Social Capital Initiative Working Paper No.23 (Washington, DC: World Bank).

Coppell K, (2017), Want Women at Peace Talks? Mandate It, USIP

Cronin A. K, (2010), When Should We Talk to Terrorists? USIP, https://www.usip.org/sites/default/files/SR240Cronin_3a.pdf

Crouch J, and Carr A, (2018), Lessons and Learning from Historical Peace Processes: A Literature Review

Danish Demining Group, (2010), Community Safety in Somaliland, 2008-10, an evaluation: Lesson Learned and Improvements for Future Programming

GSDRC, (2014), Conflict Sensitivity Topic Guide http://www.gsdrc.org/docs/open/gsdrc_cs_topic_guide.pdf

Fisas V, (2015), The design and architecture of peace processes: lessons learned in the wake of crises, Norwegian Peacebuilding Resource Centre

Franco J, (2016), The Philippines: The Moro Islamic Liberation Front - A Pragmatic Power Structure?

Haspeslagh S, (2013), Listing terrorists: the impact of proscription on third-party efforts to engage armed groups in peace processes, The Journal of Critical Studies on Terrorism,

Hearn S, (2016), How to Achieve Sustainable Peace: The Radical Potential of Implementing UN Sustainable Development Goal 16, Friedrich Ebert Stiftung

Henckaerts J-M, & Doswald-Beck, L, (2005), Customary International Humanitarian Law Volume I: Rules, ICRC

Herbert S, (2017), Conflict Analysis Topic Guide, GSDRC, https://gsdrc.org/topic-guides/conflict-analysis/core-elements/

Hughes G, McLaughlin E, Muncie L, (2002), Crime Prevention and Community Safety: New Directions, London: Open University, Sage

Jones S. G, & Libicki M. C., (2008), How terrorist groups end: Lessons for countering al Qa'ida Rand Corporation

Kepel G, (2002), Jihad: The Trail of Political Islam, Harvard University Press

Khattib S, (2006), Spoiler Management During Algeria's Civil War, Stanford Journal of International Relations

Kosovo Police Service, (2004), Community Oriented Policing and Problem Solving Operational Handbook

Kreutz J, (2010), How and when armed conflicts end: Introducing the UCDP Conflict Termination dataset, Journal of Peace Research

Lederach J. P, (2008), Cultivating Peace: A Practitioner's View of Deadly Conflict and Negotiation, In: Darby J, & MacGinty R, (Eds.) Contemporary Peacemaking

Lustenberger P, (2012), A Time to Fight, and a Time to Talk? Negotiability of Armed Groups, Working Paper no. 1, Swisspeace

MacGinty R, (2011), International Peacebuilding and Local Resistance: Hybrid Forms of Peace, New York: Palgrave Macmillan

Mack A, (2005), Human Security Report

Mason S, (2015), Local mediators, Accord Insight no. 2, Conciliation Resources

Morrison C, (2017), Civilian protection in urban sieges: Capacities and practices of first responders in Syria http://pubs.iied.org/pdfs/10834IIED.pdf

Myrttinen H, Naujoks J & El-Bushra J, (2014), Rethinking Gender in Peacebuilding, International Alert, https://www.international-alert.org/sites/default/files/Gender_RethinkingGenderPeacebuilding_EN_2014.pdf

Neumann P. R (2007), Negotiating with Terrorists, Foreign Affairs, https://www.foreignaffairs.com/articles/2007-01-01/negotiating-terrorists

Potter A, (2008), Women and negotiations with armed groups, Centre for Humanitarian Dialogue

Powell J, (2011), The lessons of Northern Ireland: security is not enough: ten lessons for conflict resolution from Northern Ireland'. IDEAS reports - special reports, in Kitchen, Nicholas (Ed.), London School of Economics and Political Science

Powell J, (2015), Negotiating with terrorists, (Transcript), Chatham House,

Quinney N & Coyne H, (2011), Talking to Groups That Use Terror, USIP, https://www.usip.org/publications/2011/04/talking-groups-use-terror

Saferworld (2004), Philosophy and principles of community based policing, www.saferworld.org.uk/publications/seesacapd6.pdf

Putnam R, (2000), Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community, New York

Richardson L, (2007), What Terrorists Want: Understanding the Enemy, Containing the Threat

Saferworld, (2004), Chapter 2: conflict analysis, Conflict Sensitive Approaches to Development, Humanitarian Assistance, and Peacebuilding: A Resource Pack, London: Saferworld

Saferworld, (2017), Communities tackling small arms and light weapons in South Sudan: Lessons learnt and best practices

Sageman M, (2017), Misunderstanding Terrorism, University of Pennsylvania Press

SIDA, (2006), Manual for conflict analysis, division for peace and security through development cooperation, Methods Document, Stockholm: Swedish International Development Cooperation Agency

Stabilisation Unit, (2014), Policing the Context – Principles and guidance to inform international policing assistance, What Works Series

Staniland P, (2014), Networks of Rebellion, Cornell University Press

Stein J, and Valters, C (2012), Understanding Theory Of Change in International Development, JSRP

Stewart F *et al* (2005), Social Exclusion and Conflict: Analysis and Policy Implications, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity

Swisspeace (2015), Improving Conflict Prevention and Transformation, https://www.swisspeace.ch/fileadmin/user_upload/Media/etc/swisspeace_Annual_Reports/Annual-report_2015_improving-conflict-prevention-and-transformation.pdf

The Geneva Academy, (2011), Rules of Engagement: Protecting Civilians through Dialogue with Armed Non-State Actors

Tull D. M., & Mehler A, (2005), The hidden costs of power-sharing: Reproducing insurgent violence in Africa, African Affairs

UNDP, (2009), Community security and social cohesion, www.undp.org/content/dam/thailand/docs/CommSecandSocialCohesion.pdf

UNESCO, (2009), Promoting participation: community contributions to education in conflict situations

Waldman M, (2014), Who Wants What: Mapping the Parties' Interests in the Afghanistan Conflict, Chatham House

Watson C, Wright H, & Groenewald H, (2016), Gender analysis of conflict toolkit, Saferworld

Whaites A, (2008), States in development: understanding state-building, Working Paper, Department for International Development, UK.

Wils O, & Dudouet V, (2010), Peace Mediation and Listed Terrorist Organizations: Challenges for Peacebuilding', Berghof Foundation.

Zartman I. W, & de Soto A, (2010), Timing Mediation Initiatives, United States Institute of Peace

Zartman I. W, (2001), The Timing of Peace Initiatives: Hurting Stalemates and Ripe Moments, The Global Review of Ethnopolitics